

دور التنمية الاقتصادية في استقرار إقليم دارفور

أستاذ مشارك - قسم الجغرافيا
كلية التربية - جامعة الزعيم الأزهري

د. آمال جاد الرب علي فضل المولى

المستخلص:

تناول البحث دور التنمية الاقتصادية في استقرار إقليم دارفور . هدفالبحث التعرف على أنماط الأنشطة الاقتصادية وتوزيعها الجغرافي في إقليم دارفور، ومناقشة العوامل التي أسهمت في وجود الأنشطة الاقتصادية في إقليم دارفور، وكذلك هدف البحث إلى معرفة العوامل التي أثرت على التدهور التنموي في إقليم دارفور وساهمت في عدم استقرار الإقليم.، كما هدف البحث إلى وضع رؤية مستقبلية لحل المشكلات التي تواجه مشكلات التنمية الاقتصادية في الإقليم ودورها في استقراره. تم استخدام المنهج الوصفي في وصف العوامل الطبيعية والبشرية والمشاريع الاقتصادية بولاية دارفور الكبرى ، ثم استخدم البحث المنهج الإقليمي لدراسة إقليم دارفور وأنشطته الاقتصادية في كافة ولاياته، وكذلك استخدم المنهج التاريخي لدراسة التطور التاريخي لمشاريع التنمية الاقتصادية بإقليم دارفور، كما استخدم المنهج التحليلي الإحصائي في تحليل البيانات الإحصائية لمشاريع التنمية الاقتصادية بالإقليم.تم جمع المعلومات عبر الكتب المراجع ذات الصلة بموضوع البحث،كما تم جمع المعلومات الأولية من التقارير الإحصائية الخاصة بالتنمية الاقتصادية بولاية دارفور الكبرى. توصل البحث إلى أن دارفور غنية بموارد طبيعية متاحة إلا أن عدم الأخذ بالتخطيط الإقليمي والذي ينعكس مشكلات الريف وألوياته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمحاربة الفقر والبطالة والفوارق بين أقاليم السودان المختلفة أدى إلى الصراعات والحروب في إقليم دارفور وهذا له أثره على عدم استقرار الإقليم وهجرة ونزوح السكان وكذلك عدم الاستقرار السياسي أدى تدهور مشاريع التنمية الاقتصادية في إقليم دارفور وله أثرهايضاً على عدم استقرار الإقليم كما أن هنالككوارث طبيعية أثرت على مشاريع التنمية الاقتصادية فيه، كما أثبت البحث أن هنالك عدد من الموارد الاقتصادية يمكن أن تحل الفجوة المتنامية

للسلع الغذائية المحلية ودول العالم فهي توفر فرص عمل للشباب وتدر عملة صعبة للبلاد، أوصى البحث بتوجيه السياسات حول تنمية الموارد والاستفادة من الأماكن المحلية المتاحة لإنتاج السلع ، كما يوصي البحث بالانفتاح على العالم الخارجي والمرونة في الاستثمار وإجراءاته .

Abstract:

The research dealt with the role of economic development in the independence of the Darfur region. The aim of the research is to identify the patterns of economic activities and their geographical distribution in the Darfur region, and to discuss the factors that contributed to the existence of economic activities in the Darfur region. A future vision to solve the problems facing the economic development problems in the region and its role in its stability. The descriptive approach was used to describe the natural and human factors and economic projects in the greater Darfur state. Statistics for economic development projects in the region. Information was collected through reference books related to the topic of research, and preliminary information was collected from statistical reports on economic development in the Greater Darfur State. The research concluded that Darfur is rich in natural resources available, but the failure to adopt regional planning, which reflects the problems of the countryside and its priorities in economic and social development to combat poverty, unemployment, and the differences between the different regions of Sudan led to conflicts and wars in the Darfur region, and this has an impact on the instability of the region and the migration and displacement of the population, as well as Political instability has led to the deterioration of economic development projects in the Darfur region and has also affected the instability of the region, as there are natural disasters that have affected economic development projects in it, and the research has proven that there are

a number of economic resources that can solve the growing gap for local food commodities and the countries of the world, as they provide job opportunities For young people and generate hard currency for the country, the research recommended directing policies on resource development and benefiting from the local potentials available for the production of goods. The research also recommends openness to the outside world and flexibility in investment and its procedures.

المقدمة :

شهدت خطط التنمية الإقتصادية إخفاقات عديدة في السودان مما أدى إلى فشلها في تحقيق أهداف السياسات الخاصة بالتنمية الاقتصادية بصفة عامة في السودان ودارفور بصفة خاصة وهذا بدورة أدى إلى عدة أزمات وعقبات في البلاد من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة على الأجل الطويل، يجب على السودان أن يضع استراتيجية لاستثمار باقي إيرادات الموارد في أشكال بديلة لرأس مال. وتشير المحاسبة المتعلقة بالثروة إلى وجود عدد من العوامل ذات الأثر الكبير في تحويل ثروة الموارد الطبيعية إلى تنمية اقتصادية مستدامة عبر تنويع الاقتصاد وتحقيق استقراره بتحويل الموارد المتاحة إلى أشكال بديلة من رأس المال من أجل التعليم والصحة والبنية التحتية، وتحديث الزراعة، سيكون لتحديث الزراعة يصفة عامة في السودان لها أهمية بالغة للنمو الذي يشمل الجميع بمنافعه؛ لأنقطاع الزراعة يشغل أكثر من 80 % من مجموع السكان ويسهم بثالث إجمالي الناتج المحلي. وثالث أراضي السودان قابلة للزراعة، لكن 20% منها فقط تجري زراعته. ويعتمد السودان على الواردات الغذائية؛ لأن مجموع إنتاج الحبوب لا يغطي إلا 6 % من الاستهلاك السنوي من الحبوب. ويضر الاعتماد على الواردات الغذائية، وخاصة في المناطق الريفية. غير أن إن عاش الزراعة ومن ثم تنويع مصادر الاقتصاد يتطلب توجيه السياسات توجيهها جديدا يشدد على قطاعات الموارد غير الطبيعية القابلة للتداول، وتغيير الاتجاهات التي كانت سائدة في الماضي ويتمثل التحدي في تشجيع وتسهيل الصادرات في مجالات مثل الزراعة وكذلك تصنيع المنتجات الغذائية، ولهذا الغرض ستستفيد

هذه القطاعات استفادة كبيرة من الاستثمارات العامة الممولة بباقي إيرادات الموارد الطبيعية المستنزفة في السودان، وذلك -على سبيل المثال - عن طريق تحسين البنية التحتية للنقل بغرض الحد من تكلفة نقل المنتجات الزراعية إلى الأسواق. يمكن أن تلعب صادرات الذهب دوراً في الانتقال إلى اقتصاد أكثر تنوعاً في مصادره، وخاصة في تمويل العجز التمويلي⁽¹⁾.

مجال الدراسة يتمثل واحد من الأقاليم الكبرى في السودان الذي عرفت حولات سلبية بارزة في جميع المجالات لا سيما المجال الاقتصادي والاجتماعي والعمراني وهو إقليم دارفور الذي يقع في غرب البلاد مسه الدمار الكبير بفعل الإهمال في تطبيق الخطط التنموية لموارده المحلية الكثيفة والصراعات والمشكلات الأهلية التي أدت إلى الهجرة وعدم مواكبة التخطيط لمجمل الآثار الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية التي يتعرض لها الإقليم وما نتج عنه ركود اقتصادي كبير، يمتلك هذا الإقليم عدة ميزات طبيعية وبشرية تؤهله لأن تكون نقطة إنطلاقة مهمة لتطوير إقليم دارفور بصفة خاصة والسودان بصفة عامة.

أهمية البحث:

تقاس أهمية تطور التنمية الاقتصادية في الآتي:

1. أنها المصدر الوحيد لسد حاجات السكان الضرورية منتوفير للسلع الغذائية لإقليم دارفور وغيرها وعدم إستنزاف عملات حرة نتيجة لإستيرادها من الخارج كما أنها تسهم في حل مشكلات الإقليم وإستقراره.
2. تطور التنمية الاقتصادية في إقليم دارفور يتيح فرص عمل في مجالات اقتصادية زراعية وصناعية وحيوانية وتعدينية وغيرها لكثير من شرائح السكان مما ينتج عنها محاربة الفقر والبطالة والنهب المسلح ومن ثم تؤدي لاستقرار الإقليم.

مشكلة البحث:

إقليم دارفور غني بموارده الطبيعية والبشرية ولكن يعاني الإقليم من تدهور كبير في مشاريع التنمية بسبب فشل الخطط التنموية مما أنعكست آثاره السلبية على الإقليم في عدم استقراره وهجرة السكان وظهور الصراعات والحروب الأهلية وغيرها وتتلخص مشكلة البحث في الأسئلة التالية :

- ماهي الموارد الطبيعية والبشرية في إقليم دارفور ؟

- كم تبلغ المساحة المزروعة والمحسودة والإنتاج والإنتاجية لمحاصيل الحبوب في إقليم دارفور؟
- ما هي مساهمة النشاط الصناعي والتعديني في تطور إقليم دارفور؟
- ما العقبات التي تواجه مشكلات التنمية الاقتصادية في إقليم دارفور وما آثارها على حياة السكان؟
- ماهي الفرص المتاحة للإستثمار الاقتصادي في إقليم دارفور؟
- ما الحلول والمقترحات لحل المشكلات التي تواجه التنمية الاقتصادية في إقليم دارفور؟

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى الآتي:

1. التعرف على أنماط الأنشطة الاقتصادية وتوزيعها الجغرافي في إقليم دارفور.
2. مناقشة العوامل التي أسهمت في وجود الأنشطة الاقتصادية في إقليم دارفور.
3. تحليل تطور المساحة المزروعة والمحسودة والإنتاج والإنتاجية لمحاصيل الحبوب في إقليم دارفور.
4. توضيح أنماط الصناعة والمعادن في إقليم دارفور.
5. معرفة العوامل التي أثرت على التدهور التنموي في إقليم دارفور.
6. وضع الحلول والمقترحات لحل المشكلات التي تواجه مشكلات التنمية الاقتصادية في إقليم دارفور.

فرضيات البحث:

يفترض البحث الآتي :

1. توافر العوامل الطبيعية والبشرية من أكبر العوامل التي اسهمت في تنوع الأنشطة الاقتصادية في إقليم دارفور.
2. يمتاز إقليم دارفور بمميزات عديدة مما يجعله يمكن أن يعلب دور اقتصادي في مجال التنمية الزراعية والثروة الحيوانية والصناعات التحويلية المرتبطة بالإنتاج الزراعي وكذلك الصناعات الإستخراجية (المعادن) مما يسهم في تطور الإقليم واستقراره.
3. من أكبر العقبات التي تواجه تدهور التطور التنموي في إقليم دارفور

مشكلة الجفاف والصراعات والمشكلات السياسية وسوء التخطيط ولها آثارها في هجرة السكان وعدم استقرار الإقليم.

منهجية البحث :

أتبع البحث المناهج التالية :

تم استخدام المنهج الوصفي في وصف العوامل الطبيعية والبشرية والمشاريع الاقتصادية بولاية دارفور الكبرى ووصف العقبات والمشكلات التي تواجه تطور المشاريع الاقتصادية وأثرها على السكان، ثم استخدم البحث المنهج الإقليمي لدراسة إقليم دارفور وأنشطته الاقتصادية في كافة ولاياته، وكذلك استخدم المنهج التاريخي في دراسة التطور التاريخي لمشاريع التنمية الاقتصادية بإقليم دارفور، كما استخدم المنهج التحليلي الإحصائي في تحليل البيانات الإحصائية لمشاريع التنمية الاقتصادية بالإقليم.

طرق جمع المعلومات:

تحتوي أساليب البحث وأدواته على الآتي:

أولاً: المعلومات الثانوية:

تم جمع المعلومات الثانوية من الكتب والمصادر العلمية الموجودة بمكتبات الجامعات بولاية الخرطوم التي لها صلة بموضوع البحث.

ثانياً: المعلومات الأولية:

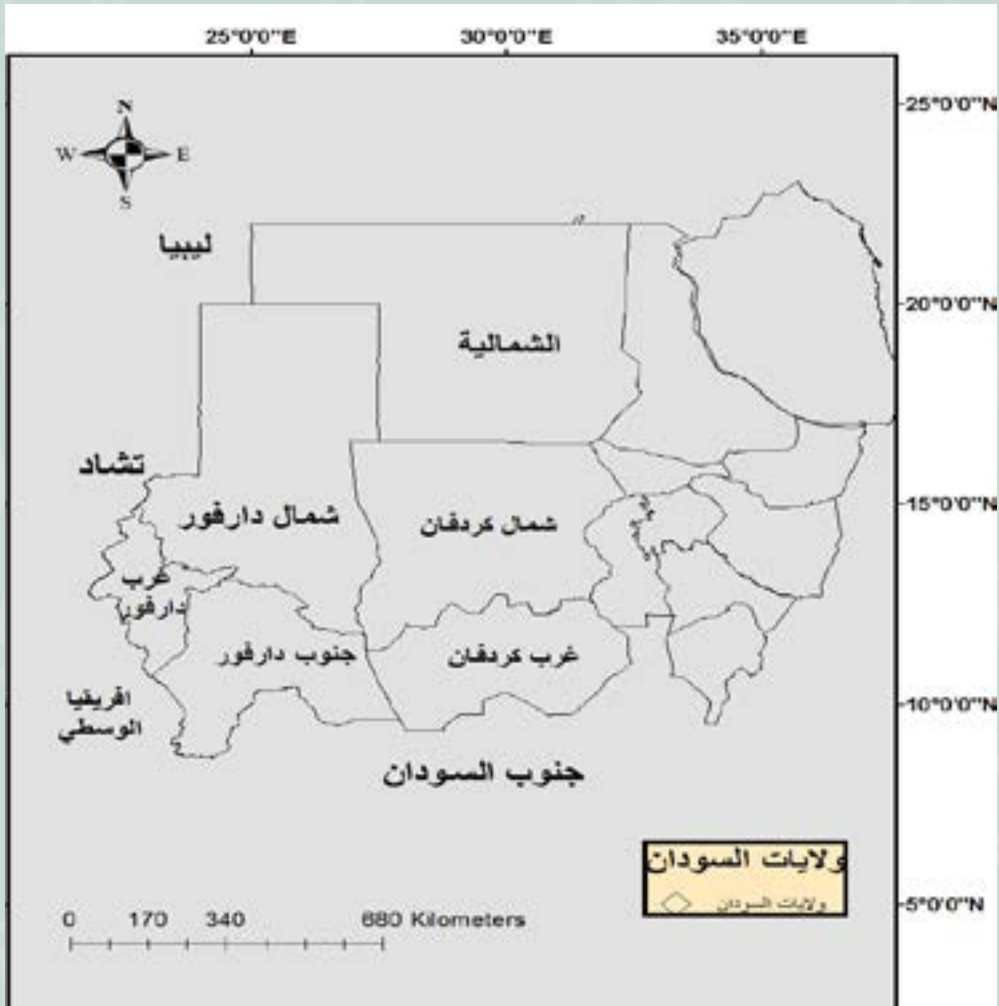
تم الحصول عليها من التقارير الإحصائية من الجهات ذات الصلة التي تتمثل في وزارة الزراعة والصناعة الاتحادية والجهاز المركزي للإحصاء .

حدود البحث

تشتمل على الآتي :

1. الحدود الزمانية في الفترة من 1970-2011م لمعرفة التطور التاريخي لمشروعات التنمية الاقتصادية بإقليم دارفور.
2. الحدود المكاني : هي حدود ولاية دارفور الكبرى التي تقع في غرب السودان أنظر خريطة (1).

خريطة (1) موقع إقليم دارفور



المصدر : عمل الباحث 2020

المقومات الطبيعية والبشرية في إقليم دارفور:

خصائص البيئة الطبيعية لأي منطقة هي نتاج مجموعة من العناصر الطبيعية يشترك كل عنصر منها في إكساب صفات تميزها عن غيرها ويكون الاختلاف والتباين بين البيئات على أساس الاختلاف في صفات هذه العناصر وتعد دراسة البيئة بعناصرها المختلفة أساساً لفهم إمكانياتها ومدى ملاءمتها للأنشطة السكانية المختلفة² وهي:

العناصر الطبيعية:

تتمثل الجوانب الطبيعية بمنطقة الدراسة في الآتي :

• الموقع والمساحة:

يقع إقليم دارفور في الجزء الغربي من السودان وتبلغ مساحته ب(510 كيلومتر مربع) وتقدر بربع مساحة السودان الحالية البالغة (1.882.000 كيلومتر مربع) ، انظر خريطة (1) تقع دارفور الكبرى غرب السودان كانت تشمل إ ثلاثة ولايات حتى عام 2011 ثم تم تقسيمها بعد ذلك إلى خمسة ولايات ، ولاية شمال دارفور وغرب دارفور ووسط دارفور وشرق دارفور وجنوب دارفور وتعتبر من الأقاليم الكبرى في السودان انظر خريطة (2) ، تقع بين دائرتي عرض 9 ش- 20 ش ، وبين خطي طول 21.49 ق - 27 ق وتحدها شمالاً وشمالها الشرقي ولاية الشمالية ويحدها من الشرق ولاية شمال كردفان وغرب كردفان أما من ناحية الشمال الغربي دولة ليبيا ومن الغرب دولة تشاد ومن ناحية الجنوب الغربي أفريقيا الوسطى ومن الجنوب تحدها دولة جنوب السودان ، هذا الموقع جعل إقليم دارفور يسيطر على إقليم شاسع له أهمية في العلاقات المكانية سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية مع دول الجوار كما أنها تلعب حلقة وصل مع دول غرب أفريقيا والمغرب العربي.

خريطة (2) توضح ولايات السودان



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، 2015

التركيب الجيولوجي:

يمكن تقسيم التكوينات الجيولوجية لولاية دار فور الكبرى من ناحية التكوينات الصخرية إلى قسمين على النحو التالي⁽³⁾ :

أ/ صخور معقد الأساس فترة قبل الكامبري.

ب/ صخور الغطاء الرسوبي الفايروزى . أنظر خريطة (3)
أ/ صخور القاعدة الأساسية:

صخور الأساس في إقليم دار فور تنتمي لفترة ما قبل الكامبري تتكون من الشيست والكوارتيزايت والرخام ومتدخلات نارية (حمضية وقاعدية). تغطي صخور معقد الأساس مساحات شاسعة خاصة الجزء الغربي حتي منطقة حفرة النحاس وتمتد داخل تشاد وأفريقيا الوسطى كما تظهر مكاشفها بين رواسب العصر الرباعي والحديث في المنطقة الواقعة غرب جبل مرة وحول كتم والفاشر وتمتد شمالاً حتى وادي هور ومنطقة جبل راهب .

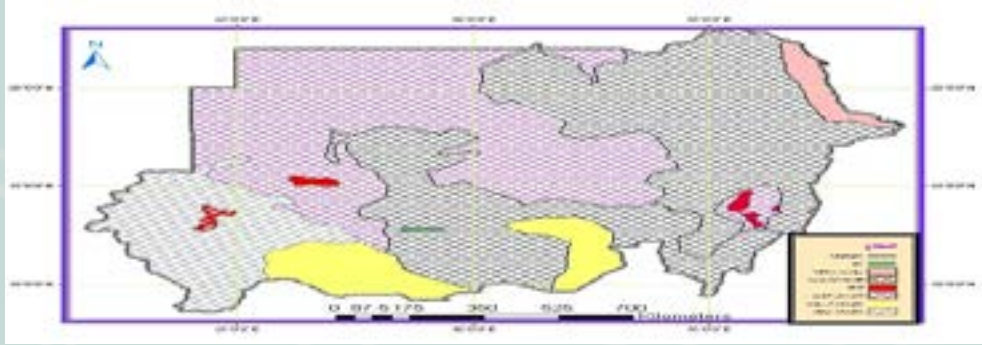
صخور الأساس يمكن أن تكون مصدراً لكثير من الخامات المعدنية ذات القيمة الاقتصادية مثل الذهب والنحاس والحديد والالماس وبعض خامات المعادن الصناعية ففي الكنفو الديمغرافية (إقليم شابا) أكتشفت كميات هائلة من خامات كبريتيد النحاس في صخور رسوبية وبركانية متحولة من عصر ما قبل الكامبري وهذا الإقليم اليوم من أهم مراكز تعدين النحاس في العالم . و جيولوجية جنوب غرب السودان نفس جيولوجية إقليم شابا مما يشير إحتمال وجود خام النحاس بحفرة النحاس بنفس الكميات .الصخور البركانية مكونة لجبل مرة وميدوب وتمتد أعمارها الجيولوجية في العصر الثلاثي والعصر الرباعي وتتكون من صخور قاعدية وحمضية ومتوسطة بالإضافة إلى صخور الفتات البركاني (الكلاسية).

ب/ التكوينات الرسوبية:

تتمثل في تكوينات الصخور النوبية (الحجر النوبي الرملي) ،وتكون الحجر الرملي النوبي بواسطة الحركات الرأسية التي أدت إلى تغيير العلاقة بين اليابس والماء ثم أحدثت إرسابات في عصر الجوارسي والكرياسي في الزمن الثاني يتمثل ذلك في رواسب طبقيّة مصفوفة تعلو صخور القاعدة بالمنطقة ،يتكون من الحجر الرملي والطيني تكويناته تحتوي على حجر غريني وحجر طيني وحصوي ويوجد به تلال صخرية مبعثرة، فالغطاء الرسوبي يمتد في عمره

الجيولوجي من البابلوزي إلى العصر الحديث بالقرب من الحدود مع دولة تشاد، وتوجد صخور رملية يرجع تاريخها الجيولوجي إلى العصر الأوردوفيشي والسلوري وأما صخور الحجر الرملي النوبي العائد للعصر الطباشيري تغطي مساحات كبيرة ومتفرقة بالولايات الثلاثة، صخور العصر الثلاثي تمثلها جبل تاقيرو وجبال حول واحه النوبة وتكوين وأم روابة في الجزء الجنوبي من المنطقة، تكوينات العصر الرباعي تتمثل في رواسب الصحارى أما رسوبيات الوديان والسهول إمتدادها في شمال ووسط وشرق دارفور الكبرى حيث تشمل هذه الرواسب الطين والطفل والرمل والحصى، فالصخور الرسوبية عموماً تحتوي على مخزون عال من المياه الجوفية والمواد الكربوهيدرونية والمعادن الصناعية .

خريطة (3) التركيب الجيولوجي في



السطح - التضاريس :

تضاريس منطقة الدراسة هي امتداد لسطح السودان الذي يتميز بسهول واسعة التي تتميز بانبساطها وميلانها التدريجي من الجنوب الغربي إلى الشمال الشرقي بإقليم دارفور في غالبه سهول منبسطة تتكون بشكل أساسي من هضبة قاحلة تغطيها شمالاً الرمال الصحراوية، والنصف الشرقي من دارفور مغطى بالسهول والتلال المنخفضة من التربة الرملية مع وجود سلسلة بركانية في الوسط تتمثل في جبل مرة الذي يمتد مئات الأميال من كاس جنوباً إلى ضواحي الفاشر شمالاً ويغطي مساحة 12,800 كلم مربع ويعد أعلى قمة في السودان، يتكون من سلسلة من المرتفعات بطول 240 كلم وعرض 80 كلم، تتخللها الشلالات والبحيرات البركانية فهو عبارة عن حقل بركاني في سلسلة من القمم البركانية أوجدها الانفجار القوي الذي أرتفع فيه جبل مرة إلى 3042 متر (10,000 قدم) فوق مستوى سطح البحر، ويقع معظمه في دار

زغاوه في وسط دار فور فهو شديد التضرس ممزق السطح بسبب تعرية مكوناته البركانية غير المتجانسة من الالفا وتتكون صخور جبل مرة من الجرانيت والنيس والفلسبار والكوارتز والديورايت وهناك كتل صخرية أقل إرتفاعاً هي تلال ميدوب المنعزلة إلى الشمال الشرقي من جبل مرة إرتفاعها (1600 متر) بالإضافة إلى التلال البركانية المتناثرة بمسمياتها المحلية مثل : جبل أبو قران ، جبلتقابو، جبل فشار، جبل أم كردوس، جبال الداجو، جبل نيالا وجبل قارسيل⁴.

جميع القمم براكين خامدة بدار فور الكبرى وفوهة جبل مرة تعرف محلياً باسم دريبا وبها بحيرتان الكبيرة ضحلة ومالحة في الشمال الشرقي والأخرى في الجنوب الغربي هي أكثرها عمقاً وأقل ملوحة ومعظم المجاري المائية المتجهة إلى الغرب في منطقة جبل مرة تحت نظام وادي أزوم، وادي كاجا ووادي صالح ووادي ديباري وتتخلل سلاسل الجبلية السهول ولأراضي الخصبة الصالحة للزراعة، والمنطقة الصحراوية توجد فيها الصخور الرملية والحجرية في مساحة واسعة تمتد في شمال الإقليم. ويعتبر سهل الإقليم بصفة عامة سهلاً منبسطاً فهذا عاملاً له أهميته في إكساب هذه المنطقة صفات معينة فأصبحت هذه البيئة العملية لها القدرة على أن تمهد الأرض وتجهزها للزراعة فهو سهل ملائم للإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني وتعتبر السهول من أكثر مظاهر السطح أهمية من الناحية الاقتصادية مما جعل هذه المنطقة مراكز جذب سكاني وانتشار العمران بكثافة خاصة في وسط وجنوب دارفور بالإضافة إلى كثافة المجاري المائية التي تتمثل في انتشار الأودية الموسمية في الإقليم.

التربة في إقليم دارفور:

توجد التربات المحلية (التربات البركانية) فوق الصخور الأصلية في إقليم دارفور (طفحية) وتختلف فيما بين صلصالية في العديد من الوديان عبارة عن أحواض من الطميذات التربة الكثيفة والغنية، وطفيلية رملية بالقرب من مجاري الأنهار والأودية وعلى أسفلها تظهر تربة حمراء تنمو عليها أشجار شوكية كما في منطقة جبل مرة مقصورة على المنطقة الجبلية تظهر على هيئة دلتاوات المجاري المائية وهي تربات عميقة وغنية. ، بينما تربة القوز تربة هوائية تقع شرق دارفور وهي تربة قليلة الخصوبة بوجه عام تحتفظ بمياه المطر .

تعتبر أراضي القوز من مناطق الزراعة المطرية الرئيسية فهي تعطي محصولاً جيداً من الدخن في دارفور. فهي تربة عميقة يميل لونها إلى الأصفر المائل إلى الأحمر أو الأسمر بأحمرار والتحليل الميكانيكي الصلصال يقل عن 50 % والرمل الخشن والناعم 80 % وتسود الرمال الخشنة بصفة خاصة فهي فقيرة تنخفض فيها نسبة الفوسفات والكالسيوم والمادة العضوية. كما توجد التربة الصحراوية قي شمال الإقليم عبارة عن مفتتات بأحجام مختلفة فقيرة في المواد العضوية لفقرها في الحياة النباتية والحيوانية وتكثر فيها الأملاح وتظهر فيها الكثبان الرملية بكثرة كارسابات هوائية⁽⁵⁾.

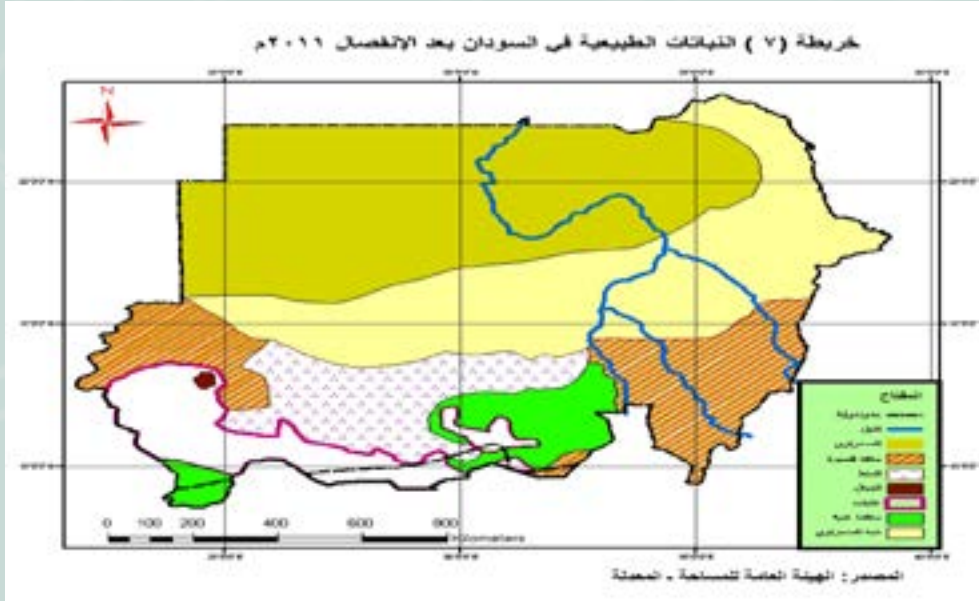
المناخ:

أعلي درجات الحرارة نجدها في إقليم دارفور تفوق 43 درجة في فصل الصيف الحار ويزداد الوضع سوءاً مع هبوب العواصف الرملية الآتية من الصحراء خاصة في الفترة من شهر إبريل إلى سبتمبر، هذه المناطق الواقعة ما بين دائرتي عرض 17-20 °ش تفتقر تماماً إلى هطول الأمطار. فالنظم الإيكولوجية الجافة وشبه الجافة توجد في شمال وأواسط إقليم دارفور تمتد من دائرة عرض 14°ش إلى 17°ش من خصائص هذا النظام قلة الأمطار تتراوح ما بين 300 ملم في جنوبه وتدرج إلى 150 ملم في شماله، هذه الأمطار يعتمد عليها معظم النشاط الزراعي فيمكن وصفها بالمتذبذبة، فإن الطبيعة غير المستقرة للأمطار إضافة إلى قصر موسمها يرفع من درجة هشاشة النظم الزراعية المطرية في الإقليم، متوسط الحرارة في السنة يقدر بحوالي 27 درجة⁽⁶⁾. يقع نطاق السافانا قليلة المطر بين دائرتي عرض 10° - 14°ش، من مارس إلى نوفمبر والجفاف من ديسمبر إلى فبراير تنخفض درجة الحرارة في الشتاء 25°م والرياح الشمالية الغربية في الشتاء تعمل على خفض درجة الحرارة وعندما تتراجع الرياح الشمالية الغربية إلى الشمال ينتهي الفصل الجاف ويتعرض الإقليم لغزو الرياح الجنوبية والجنوبية الغربية ويكون الفصل مطير وتنخفض درجة الحرارة إلى 14°م فصل المطر يتراوح أربعة شهور في الشمال وسبعة في جنوبه وتبلغ قمة المطر في يوليو وأغسطس يتراوح معدل الامطار السنوي 300 ملم في الشمال إلى 800 ملم في الجنوب. يتكون الغطاء الشجري في التربة الطينية من الأشجار الشوكية انظر خريطة (4) مثل الكتر في المناطق الشمالية الأكثر جفافاً أما عند إزدياد المطر جنوباً فالأشجار السائدة هي

اشجار الطلح والهجليج والهشاب ، النواحي الجنوبية التربة خفيفة وصخرية فالأشجار ذات الاوراق العريضة مثل الهبيل والصهب والدورت وتختلط معها أشجار شوكية أما في الغرب التربة الرملية توجد فيها نفس الأنواع من الأشجار ولكن في معدلات أمطار أقل ، يتميز الغطاء العشبي بقلة التنوع بينما يزداد أنواع الأشجار ذات الأوراق العريضة ليشمل الأبنوس والغبيش والتبلدي والعرييب والحميض وأبو السروج⁽⁷⁾. شجر الهشاب يشكل حزام يعرف بحزام الصمغ العربي وقد ينمو الهشاب منفرداً او مختلطاً مع الذي ينتج صمغ أقل مرتبة منه (الطلح) ومن جهة أخرى يضم قسم السافنا قليلة المطر مناطق متميزة في الغطاء الشجري المحيط بها هي: مناطق تربة البقارة في كل من ابو جابرة وتلس وبرام تحتوي على أشجار الجوغان والانقاتو والدبكر والجميز توجد في جنوب ودار فور حتى تندمج مع المنطقة غزيرة الامطار.

نظام الجنوبي المهدد بالفيضانات : تقع هذه المناطق تحت خط العرض 10 شمالاً يقع نطاق السافنا غزيرة المطر، أصبحت في شكل هوامش بعد الانفصال على حدود جنوب دارفور التي تحتوي على معدلات أمطار تتراوح بين 800 - 1000 ملم . يشكل الغطاء الشجري من غابات ذات أوراق عريضة وتشمل أنواع ذات أخشاب فاخرة مثل المهوقني والفوبا والبو والصهب والباي بالإضافة إلى الهبيل والدورت، ماعدا منطقة جبل مرة التي لها طبيعة مختلفة مما جعل مناخها مختلف (البحر الأبيض المتوسط) مع زيادة معدلات الأمطار بها تشكيلات نباتية تختلف عن السهول المحيطة بها بسبب تأثير الارتفاع يوجد بها البودو والعرعر كما يوجد نوعين من الزيتون. وهناك غابات المرتفعات العالية مغلقة خالية من الحشائش ، كما تظهر في جبل مرة غابات المنطقة المعتدلة الباردة تتشابك أغصانها مثل شجر النقرباد والكومي⁽⁸⁾.

هذه الأشجار جميعها في إقليم دارفور تشكل مورد اقتصادي للثمار والصمغ العربي وللاخشاب أو قود حيوي أو أغلاف للثروة الحيوانية أضافة للحشائش والأعشاب وغيرها من الفوائد .



الموارد المائية

تتكون الموارد المائية في إقليم دارفور من مياه الأمطار والمياه السطحية والمياه الجوفية ومن برك وأودية عبارة عن مجاري مائية موسمية التي لا تتدفق إلا خلال موسم الأمطار إلى الوديان الكبيرة وتفيض غالباً عندما تتساقط الأمطار وتتدفق من ولاية غرب دارفور غرباً إلى دولة تشاد لمسافة مئات الكيلومترات. ويعتبر جبل مرة خزاناً للمياه للمنطقة بأسرها، توجد أودية ومجاري مائية متعددة يصل إيرادها السنوي ما يفوق 344 مليون متر مكعب، كما أن أهم مصادر المياه الجوفية بالولاية حوض البقارة الذي يقع على بعد (80) كيلومتراً جنوب مدينة نيالا وتقدر طاقته التخزينية بحوالي (1000) مليار متر مكعب وتغذيته السنوية تتراوح ما بين 17-20 مليون متر مكعب وقد أكدت البيانات الطبغرافية الحديثة التي رصدها الأقمار الصناعية عن وجود بحيرة عملاقة عريضة في القدم تقع في أعماق الولاية الهائلة .

يوجد تحت سطح الأرض في شمال إقليم دارفور مياه جوفية مثل حوض البقارة والحوض النوبي الصحراوي وحوض أم كدادة وحوض ساق النعام وغيرها، كما يوجد معظم المجاري المائية المتجهة إلى الغرب في منطقة جبل مرة تحت نظام وادي أزوم، وادي كاجا ووادي صالح ووادي بياري، كما يوجد وادي نيلا والكوخ ووادي ابرة وغيرها بالإضافة للمياه الجوفية⁽⁹⁾.

هذه مصادر يمكن أن يخطط لها في مشاريع حصاد المياه لحل مشكلة نقص المياه بإقليم دارفور من خزانات وسدود بحيث تكون السدود في الأودية منها مخصص للزراعة ومنها مخصص لشرب الإنسان ومنها لشرب الثروة الحيوانية حتى يتم تجنب الإحتكاكات بفعل الصراع على مصادر المياه .

العناصر البشرية:

تتمثل في:

حجم سكان إقليم دارفور

تعد العلاقة بين حجم ومستوى السكان من ناحية وكمية وقيمة الموارد الاقتصادية من ناحية أساساً هاماً لتحديد الأقاليم السكانية على خريطة العالم ، وتعتمد تلك الأقاليم على شخصية المجتمع الحضارية ومستواه الاقتصادي والاجتماعي وعلاقاته الخارجية بالمجتمعات الأخرى، فالخاصية الطبيعية للمكان يمكن استخدامها بطرق علمية لإشباع حاجات الإنسان، على الرغم من تباين التوزيع الإقليمي للموارد في الدولة الواحدة فأن الدول تخطط لمواردها الاقتصادية لكي تصل إلى تنمية متوازنة لكل أقاليمها حتى تتقاسم الدخل القومي في النهاية وتنتقل السلع والخدمات من الأقاليم الأحسن حالاً إلى الأقاليم الأقل موارداً⁽¹⁰⁾ .

إن زيادة السكان ومايتبعها من تغيرات في توزيعهم الجغرافي وتركيبهم الكمي والنوعي وخصائصهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لها تأثيرات كبيرة في المتغيرات التنموية.

تضم ولايات دارفور مجموعة من القبائل التي اتسمت بالتمازج منذ القدم بين المجموعات الزنجية الإفريقية والعنصر العربي الوافدين من شمال وغرب إفريقيا ومجموعات البربر من شمال إفريقيا مما أدى إلى تغيير التركيبة السكانية للإقليم منها الفور في منطقة أعالي وسفوح جبل مرة وتنتشر مجموعات منها في معظم ولايات دارفور و قبيلة التاما والمساليت في ولاية غرب دارفور والداجو والتنجور والبرتي في شمال دارفور ومن أكبر القبائل العربية في ولاية جنوب دارفور الرزيقات والتعايشة والهبانية وبنى هلبة والسلامات والفلاتة وغيرهم وفي شمال دارفور المحاميد والمهرية والعريقات والرزيقات وفيهاو أيضاً لقبائل البربرية من شمال أفريقيا الزغاوة والميدوب والقرعانوالكالمبو⁽¹¹⁾.

يتوزع هؤلاء السكان على ثلاثة ولايات ثم تم تقسيم ولايات دارفور

بعد عام 2011م إلى خمسة ولايات، من الجدول (1) يتضح المساحة والتعداد السكاني على حسب تعداد 2008م¹² ويبلغ حجم سكان عالي (7515445 نسمة) ويمثل إقليم دارفور الثاني من حيث حجم السكان في السودان تأتي مرتبتها بعد ولاية الخرطوم وهذا الحجم يشكل قوة رخيصة في مشاريع التنمية المختلفة بالإقليم، إذ تمثل ولاية جنوب دارفور الأولى في إقليم دارفور إذ تبلغ نسبة 55% من جملة حجم السكان في الإقليم ويظهر استقرار السكان بهذه المنطقة بكثافة؛ نسبة لوجود الأرض الخصبة المعطاء ذات الإنتاج العالي ووفرة كمية الأمطار.

الجدول (2) يبين حجم سكان الريف هم الأكبر حجماً وتعتبر الزراعة الحرفة الرئيسية لهم، ثم يليهم حجم سكان الرحل هم القبائل الرعوية ويتركزون أساساً في ولاية جنوب دارفور لتناسب الظروف المناخية وتوافر الماء والمرعى وهم رعاة البقر وأما رعاة الإبل يتركزون في شمال دارفور حيث يتناسب المناخ مع رعي الإبل، ثم يليه سكان المدن يقل فيها حجم السكان لأن المدن لا تتوفر فيها فرص العمل، كما أن نسبة النوع متفاربة بين الجنسين في كافة ولايات الإقليم جدول (2).

الجدول (1) نسبة النوع لسكان إقليم دارفور

الولاية	الذكور	الإناث	الجملة	المساحة / كلم
شمال دارفور	1079936	1033690	2113626	296.420
غرب دارفور	639907	668318	1308225	79,460
جنوب دارفور	2157535	1936059	4093594	127,300

المصدر: تعداد 2008

الجدول (2) أنماط السكن إقليم دارفور

الولاية	حجم سكان المدن	حجم سكان الريف	حجم سكان الرحل	جملة سكان الولاية
شمال دارفور	365,765	1,351,576	396,285	2,113,626
غرب دارفور	226,340	847,574	234,311	1,308,225
جنوب دارفور	882,187	2,232,106	979,301	4,093,594
الجملة	1474292	4431256	1609897	7515445

المصدر: تعداد 2008

أما بالنسبة للبنيات التحتية ضعيفة في إقليم دارفور مما أصابها الدمار الكبير ولكن هنالك طريق نقل بري مهم ، فهو خطالسكة حديد يصل العاصمة والميناء وعلى هذا الأساس يمكن أن يكون إقليماً تجارياً بارزاً في السودان. ويحقق الاستقرار في اقتصاده واستقرار السكان .

الأنشطة الاقتصادية في إقليم دارفور:

يمكن أن نتناول ملامح عامة عن إقتصاد إقليم دارفور وعكس المعاناة فيه بسبب قصور التخطيط التنموي وهو يعكس الفجوة مابين المناطق الفقيرة والغنية،فإن قاعدة الإنتاج الاقتصادي فيإقليم دارفورتركز بصورة أساسية على الزراعة التقليدية التي تلبي ما تحتاجه الأسرة فقط وليس نظاماً تجارياًبالإضافة إلى الثروة الحيوانية التي تتمتع بنصيب أكبر في السوق بالإضافة إلى الصناعات المنزلية والحرفية البسيطة،علالرغممنارجاعالحكومات السودانية المتعاقبة ضعف التنمية في دارفورإلإحداث الصراعات والازمات القبلية الجارية في الإقليم ولكن يمكن أن نشير إلى جملة من المشكلات التي أثرت على التنمية الاقتصادية في الإقليم وبالتالي أثرت على كل مناحي الحياة لسكان الإقليم وخاصة عدم استقرارهم سنطرحها لاحقاً بالتفصيل وهي:

1. الجفاف
2. صراع الموارد.
3. ضعف الخطط الاقتصادية والاجتماعية .
4. الخلل السياسي .
5. ظهور الحركات المسلحة.
6. الحد السياسي الذي فصل عدد من القبائل من بني جلدتها.
7. ضعف البنيات التحتية.

ولكن يمكن أولاً مناقشة مشاريع التنمية الاقتصادية فيإقليم دار فور

كما يلي :

الزراعة:

يعتبر النشاط الزراعي الحرفة الرئيسية لسكان دارفور ووسيلة لكسب العيش واصبح يشكل أهمية بسبب الزيادة المضطردة للسكان ، وتحتل محاصيل الحبوب الرئيسية مكان مهمة في التركيب المحصولي مثل الدخن والذرة ,وتعتبر المصدر الرئيسي للغذاء إضافة إلى بقايا المحاصيل الذي يمثل

عُلف للحيوانات وكذلك أهمية الذرة الرفيعة بصفة خاصة كعلف للحيوان . فالقطاع الزراعي يعتمد أساساً على الأمطار التي تهطل في المنطقة بالإضافة إلى ما يتم زراعته في بطون الوديان وعلى ضفاف الوديات عن طريق الري الصناعي. فالزراعة تشكل حجر الزاوية في استراتيجيتها للنمو والأمن الغذائي والحد من الفقر وخلق فرص العمل فهي من أكبر التحديات الإنمائية في السنوات القادمة بسبب زيادة حجم السكان و زيادة أسعار الغذاء فهي من الأهداف العالية للحد من الجوع والتناقص في العمالة بسبب الأزمات في إقليم دارفور.

تتدرج كمية الأمطار من الشمال ما بين 150 _ 300 إجمال فشل زراعة المحاصيل فيها إذا أنخفضت عن ذلك ، أكثر من 300 - 800 هي المناطق التي تتلائم فيها زراعة المحاصيل أكثر من السابق بسبب طبيعة المناخ والتغيرات السريعة التي تحدث فيه بسرعة ويصعب التنبؤ بدقة مواعيد الأمطار وتوزيعها الأمر الذي يزيد من مخاطر الزراعة المطرية عموماً بإقليم دارفور، تجود فيها زراعة الدخن والذرة والبقول السوداني وزهرة الشمس والسمسم والقطن والسمغ العربي والفواكه والخضروات وحب البطيخ والكركي والبقوليات . دارفور لها امكانات زراعية تجعلها كفئة أن تؤهلها لحلازمة الغذاء في العالم إلى جانب المواقع الأخرى في السودان الآن السودان عامة يعاني من ازمة انتاج غذائية، وتضاعفت قيمة استيراد الغذاء لعشرات المرات منذ إعلان الاستراتيجية القومية الشاملة في بداية التسعينيات من (27) مليار الى 1,2 بليون دولار خلال العام 2010 م يسير في تزايد واستيراد مستمر. وخلال فترة العشرين عاماً الماضية تدهورت القطاعات الزراعية والصناعات المرتبطة بالإنتاج الزراعي بصورة كبيرة في إقليم دارفور ولم تعط العناية الكافية من اجل التطور والنماء. وتعاني محاصيل الحبوب من انخفاض في مستوى الانتاج ، وبالتالي انخفاض الدخل والاستثمار ، والادخار ، لأن قدرات الفقير وبخاصة الفقير المدقع نصيبه أقل من غيره في الصناعة والزراعة واستغلال الأرض ، بسبب الصرعات الأهلية وعدم قدرته على شراء التقنيات الحديثة المتطورة التي تزيد من الانتاج ، فالفقير في الغالب يعتمد على الوسائل البدائية ، وبالتالي يكون إنتاجه قليلاً في مختلف المجالات تويمكن أن نتناول المحاصيل الزراعية الغذائية في إقليم دارفور على النحو التالي:

تحليل المساحة المزروعة والمحصول والإنتاج والإنتاجية لمحاصيل الحبوب في إقليم دارفور:

تشكل مناطق الزراعة التي تزرع في القطاع المطري أهمية كبيرة للسكان، والنطاق الذي تقع فيه ولاية شمال دارفور تتراوح فيه كمية الأمطار من 150 ملم - 300 ملم فهي معرضة إلى التذبذب وعدم الانتظام في الهطول لذلك؛ فإن كمية الأمطار من أهم العوامل التي تحدد نوع المحصول والإنتاجية وفي كثير من الأحيان تتأخر الزراعة بسبب تأخر هطول الأمطار وتؤثر في الإنتاجية. تشير الإحصاءات الزراعية في لفترة من عام 1970 - 2011م لإقليم دارفور على حسب الإحصاءات الواردة من وزارة الزراعة الاتحادية لولايات دارفور الكبرى¹³ لفترة إثنتين وأربعين سنة لمعرفة معوقات التنمية الزراعية لهذا الإقليم الكبير، تم تقسيم هذه الفترة إلى مراحل كما موضحة في الجداول أدناه: فكانت عن طريق جمع جملة المساحة المزروعة والمحصول خلال كل عشر سنوات لكل مرحلة من هذه السنوات كما يلي:

أولاً : محاصيل الحبوب في ولاية شمال دارفور :من أهمها:
الدخن:

يظهر الجدول (3) الأراضي المزروعة دخن من عام 1970-2011م بلغت جملة الأراضي المزروعة دخن (59266 ألف فدان) والمحصول منها الأرضي (33415 ألف فدان) حيث تبلغ نسبتها 56% من جملة المساحة المزروعة، كما يوضح الجدول (3) جملة الأراضي المزروعة دخن كل عشرة أعوام التي تعكس صورة عن مراحل التطور في المساحة المزروعة وهي في إتساع مستمر، ما يحصد منها مقارنة بالمزروعة قليلاً جداً، قد ينقص عن نصف الأراضي المزروعة كما في الفترة من عام 1980-1989م إذ تبلغ النسبة 49 % أما في الفترات الأخرى تزيد عن النصف قليلاً. أما بالنسبة للإنتاج والإنتاجية في الفترة 1970م -2011م أدنى إنتاج 21 ألف طن وأعلاها 261 ألف طن بينما أدنى إنتاجية 23 كيلوجرام للفدان وأعلاها إنتاجية كانت 190 كيلو جرام للفدان، بالرغم من التوسع الأفقي في المساحة هنالك إنخفاض في الإنتاجية، وزيادة الإنتاج كانت تبعاً للتوسع الأفقي. وتشير البيانات إلى عدم تطوير زراعة الدخن والذرة وتحديثها والإهتمام بهما مقارنة بأهميتهما كغذاء وئيسي لإنسان المنطقة.

يبين الجدول (4) جملة الأراضي المزروعة ذرة في شمال دارفور في الفترة من

عام 1970-2011م تبلغ (4218 ألف فدان) والأراضي المحصودة منها بلغت جملتها (2539 ألف فدان) وتمثل نسبتها 60 % من جملة المساحة المزروعة، ويتضح من الجدول (4) أن جملة مساحة الأراضي المزروعة ذرة تمثل مساحة قليلة جداً مقارنة بمساحة الدخن ولكن المحصول منها تزيد عنها قليلاً؛ لأن الدخن هو الغذاء الرئيسي للسكان، وكذلك هذه الولاية تقع في نطاق الإقليم الصحراوي وشبه الصحراوي التي تتدرج فيه كمية الأمطار من صفر في الشمال إلى 300 ملم جنوب الولاية، بمعنى أن الزراعة تنحصر في نطاق خط تساوي المطر مابين (150 ملم إلى 300 ملم) معرضة لتذبذب كما أن التربة رملية فقيرة لاتصلح لزراعة الحبوب الأخرى (القمح والذرة) لذلك توجد الأراضي المزروعة ذرة نسبتها قليلة وكثيراً من المزارعون يزرعون الذرة في نطاق زراعة الدخن مما يسهم في تدني الإنتاج والإنتاجية لمحصول الذرة. وعذا يسهم في صراع الموالد

جدول (3) المساحة المزروعة والمحصول والإنتاج والإنتاجية للدخن بولاية شمال دارفور

السنة	المساحة المزروعة	المساحة للمحصول	النسبة المئوية للمساحة للمحصول من جملة الأراضي المزروعة	أدنى إنتاج - أعلى إنتاج	أدنى إنتاجية - أعلى إنتاجية
1970-1979	7965	4723	59%	65-41	172-93
1980-1989م	12207	5927	49%	73-12	121-23
1990-1999	17191	9817	57%	251-13	135-41
2000-2011	21903	12948	59%	102-24	190-30
جملة	59266	33415	56%		

المصدر: عمل الباحث اعتماداً على بيانات وزارة الزراعة الاتحادية.

**جدول (4) المساحة المزروعة والمحسودة وإنتاج والإنتاجية للذرة
بولاية شمال دارفور**

المساحة (الف فدان)	(الإنتاج طن فدان)	النسبة المئوية للمساحة للمحسودة من جملة الأراضي المزروعة	أدنى إنتاج - أعلى إنتاج	أدنى إنتاجية - أعلى إنتاجية
1970-1979	551	343	62%	11-2
1980-1989م	573	327	57%	10-1
1990-1999	632	428	68%	15-1
2000-2011	2462	1341	55%	17-2
جملة	4218	2539	60%	

**المصدر: عمل الباحث اعتماداً على بيانات وزارة الزراعة الاتحادية.
محاصيل الحبوب بولاية غرب دارفور:**

بالنسبة لولاية غرب دارفور المساحة المزروعة دخن وذرة وقمح في لفترة
من عام 1970 - 2011م لولاية شمال دار فور إلى أن جملة المساحة المزروعة
خلال عشر سنوات لكل مرحلة وهي:

من عام 1970-1979م بلغت جملة الأراضي المزروعة دخن (1976 ألف
فدان) والمحسودة منه الأراضي المزروعة (1321 ألف فدان) حيث تبلغ نسبتها
6 % من جملة المساحة المزروعة وفي نفس الفترة بلغت الانتاجية إدني
إنتاجية للفدان (320 كيلوجرام فدان) بينما أعلى إنتاجية كانت (713 كيلوجرام
فدان)، بينما بلغت جملة المساحة المزروعة 1980-1989م (3231 ألف فدان)
وجملة المساحة المحسودة منها (2012 ألف فدان) تمثل نسبتها 62 % من
جملة المساحة المزروعة وفي هذه الفترة بلغت إدني إنتاجية للفدان (79 كيلوجرام
فدان)، بينما أعلى إنتاجية كانت (512 كيلوجرام فدان)، بينما جملة المساحة
مزروعة في عام 1990-1999م (5530 ألف فدان)، حيث بلغت جملة الأراضي المحسودة
منها (3884 ألف فدان) تمثل نسبتها 78 % من جملة المساحة المزروعة
بلغت فيها إدني إنتاجية للفدان بينما (226 كيلوجرام فدان)، أعلى إنتاجية

كانت (325 كيلوجرام فدان)، أما جملة المساحة المزروعة في عام 2000-2011م (4811 ألف فدان) وبلغت المساحة المحصودة منها (2897 ألف فدان) تمثل نسبتها 75 % من جملة المساحة المزروعة، بلغت فيها إندني إنتاجية للفدان بينما (145 كيلوجرام فدان)، أعلى إنتاجية كانت (310 كيلوجرام فدان).

التوسع في المحاصيل الأكثر إنتاج وأعلى إنتاجية ربما يرجع ذلك للتحسن النسبي في معدلات الأمطار، وتقلص المساحة المزروعة بسبب انخفاض معدلات الأمطار، كما يرجع تدني الإنتاج لكبر المساحة المزروعة، وكذلك تدني الإنتاج أيضاً يرجع لزراعة الأراضي بعض الحدية لان الزراعة تعتمد على القطاع المطري وأن نظم ووسائل الإنتاج تقليدي لم يتم تسميدها بالإضافة إلى مشكلة الآفات الزراعية وقلة المدخلات المستخدمة ويزرع الدخن في الأراضي الرملية قليلة الأمطار متدنية الخصوبة وبصورة تعاقبية في نفس السنة أدى إلى انخفاض مستوى الانتاج ، وبالتالي يؤدي إلى انخفاض الدخل والاستثمار، والادخار، لأن قدرات الفقير وبخاصة الفقير المدقع ، يكون نصيبه أقل من غيره في الصناعة والزراعة واستغلال الأرض ، بسبب الصرعات الأهلية وعدم قدرته على شراء التقنيات الحديثة المتطورة التي تزيد في الانتاج ، فالفقير في الغالب يعتمد على الوسائل البدائية ، وبالتالي فيكون إنتاجه قليلاً في مختلف المجالات.

جدول (5) المساحة المزروعة والمحصودة وإنتاج والإنتاجية للدخن بولاية غرب دارفور

المساحة (الف فدان) (الإنتاج طن فدان) (الإنتاجية كيلوجرام / فدان)

السنة	المساحة المزروعة	المساحة المحصودة	النسبة المئوية للمساحة للمحصول من جملة الأراضي المزروعة	أدنى إنتاج - أعلى إنتاج	أدنى إنتاجية - أعلى إنتاجية
1970 - 1979	1976	1321	67 %	76 - 38	320 - 1352
1980 - 1989م	3231	2012	62 %	86 - 14	97 - 512
1990 - 1999	5530	3884	78 %	138 - 15	169 - 368
2000 - 2011	4811	2897	75 %	191 - 39	145 - 310
الجملة	15348	10114	66 %		

المصدر: عمل الباحث اعتماداً على بيانات وزارة الزراعة الاتحادية.

**جدول (6) المساحة المزروعة والمحصولة وإنتاج والإنتاجية للذرة
بولاية غرب دارفور
المساحة (الف فدان) (الإنتاج طن فدان) (الإنتاجية كيلوجرام / فدان)**

السنة	المساحة المزروعة	المساحة للمحصولة	النسبة المئوية للمساحة للمحصولة من جملة الأراضي المزروعة	أدنى إنتاج - أعلى إنتاج	أدنى إنتاجية - أعلى إنتاجية
1970 - 1979	1328	1083	82%	20-80	182-597
1980 - 1989م	2701	2244	83%	9-71	49-384
1990 - 1999	2889	2232	68 %	16-138	83-533
2000-2011	2462	1341	77 %	31-328	166-379
جملة	9380	6900	74 %		

**المصدر: عمل الباحث اعتماداً على بيانات وزارة الزراعة الاتحادية.
محصول القمح :**

كما تشير إلى أن محصول القمح بدأ زراعته في ولاية غرب دارفور حديثاً فبدأ عامي 1995 / 1996 و عام 1996 / 1997 توقف ، فعادت زراعته مره أخرى عام 2005م ويبين الجدول (7) جملة المساحة المزروعة (53 ألف فدان)؛ والمحصول منها (45 ألف فدان) تمثل نسبة 85% من جملة الأراضي المزروعة ، ترجع زراعة محصول القمح في هذه الولاية للتحسن النسبي في معدلات الأمطار، ومشروع حصاد المياه، في موسم زراعة القمح الشتوية وهذا يشجع زراعة القمح كمحصول نقدي يحسن من الوضع الاقتصادي للمزارع ولكن يتضح من الجدول قلة الأراضي المزروعة وتدني الإنتاج والإنتاجية.

جدول (7) المساحة المزروعة والمحصولة وإنتاج والإنتاجية قمح

بولاية غرب دارفور

المساحة (الف فدان) (الإنتاج طن فدان) (الإنتاجية كيلوجرام / فدان)

السنة	المساحة المزروعة	المساحة للمحصول	النسبة المئوية للمساحة للمحصول من جملة الأراضي المزروعة	أدنى إنتاج -أعلى إنتاج	أدنى إنتاجية- أعلى إنتاجية
2011-2005	53	45	85 %	8 - 1	1000 - 500

المصدر: عمل الباحث اعتماداً على بيانات وزارة الزراعة الاتحادية.

محاصيل الحبوب بولاية جنوب دارفور:

تشير الإحصاءات الزراعية لمحاصيل الحبوب على حسب السلاسل الزمنية في لفترة من عام 1970 - 2011م لوزارة الزراعة بالنسبة لولاية جنوب دارفور لكل مرحلة كما يلي:

يبين الجدول (8) والجدول (9) إحصاءات محصول الدخن والذرة إذ تسجل ولاية جنوب دارفور أعلى مساحات زراعية في إقليم دارفور، نسبة لطول فصل الأمطار (سبعة شهور) وإرتفاع كمية ووفرة الأمطار (1000 ملم - 600 ملم) ووجود عدد كبير من الخيران الموسمية بالمنطقة بالإضافة إلى خصوبة التربة ولكن مقابل ذلك تقل نسبة الأراضي المحصودة منها كما تقل نسبة الانتاج والإنتاجية، فكلما قلت المساحات الزراعية يقل الإنتاج وكلما زادت المساحة الزراعية يزيد الإنتاج، هذا يعكس التمدد الأفقي دون الرأسى، ويظهر الجدول (8) أدنى إنتاجية بالنسبة للدخن تتراوح من 15-54 كيلوجرام للفدان في عام 2000-2011م بينما أعلى إنتاجية للفدان تتراوح من 64-209 كيلو جرام للفدان، وأما الإنتاج والإنتاجية بالنسبة لمحصول الذرة متدني منذ عام 1970-2011 على الرغم من أنه أكثر مساحة مزروعة في إقليم دارفور في هذه الولاية وأيضاً المساحة المحصودة تشكل نسبة عالية تتراوح من 65% - 88% من جملة الأراضي الزراعية وتندني الإنتاج والإنتاجية لمحاصيل الحبوب في هذا الولاية مرده مشكلة الحشائش والأفات الزراعية بسبب طول فترة المطر وكثافة الحشائش .

جدول (8) المساحة المزروعة دخن والمحصولة ولإنتاج والإنتاجية
للدخن بولاية جنوب دارفور
المساحة (الف فدان) (الإنتاج طن فدان) (الإنتاجية كيلوجرام / فدان)

السنة	المساحة المزروعة	المساحة للمحصولة	النسبة المئوية للمساحة للمحصولة من جملة الأراضي المزروعة	أدنى إنتاج - أعلى إنتاج	أدنى إنتاجية - أعلى إنتاجية
1970 - 1979	8516	4942	58%	131-64	326-148
1980 - 1989م	11137	5955	53%	145 -25	232-46
1990 - 1999	27392	10206	37%	209 -26	271-55
2000 - 2011	28648	17374	61%	54 -15	259 -32
الجملة	57693	38477	67%		

المصدر: عمل الباحث اعتماداً على بيانات وزارة الزراعة الاتحادية.

جدول (9) المساحة المزروعة والمحصولة ولإنتاج والإنتاجية للذرة
بولاية جنوب دارفور
المساحة (الف فدان) (الإنتاج طن فدان) (الإنتاجية كيلوجرام / فدان)

السنة	المساحة المزروعة	المساحة للمحصولة	النسبة المئوية للمساحة للمحصولة من جملة الأراضي المزروعة	أدنى إنتاج - أعلى إنتاج	أدنى إنتاجية - أعلى إنتاجية
1970 - 1979	1871	1578	84%	11-2	192 -49
1980 - 1989م	3349	2958	88%	10-1	188 -4
1990 - 1999	5664	3770	67 %	15-1	250 -77
2000 - 2011	13826	8935	65%	17 -2	185 -5
جملة	24710	17241	70%		

المصدر: عمل الباحث اعتماداً على بيانات وزارة الزراعة الاتحادية.

القمح :

من الإحصاءات المتاحة في الجدول (10) يتركز زراعة القمح بصورة أساسية في ولاية جنوب دارفور بصورة أكبر من ولاية غرب دارفور من حيث المساحة، دخل كمحصول حديث في المنطقة عام 1990م وهذا يوضح مجالات إنتاج جديدة وفرص تجارية غير مستغلة، بالإضافة إلى ولاية غرب دارفور، يتضح من الجدول (10) جملة المساحة المزروعة عام 1990م-2000م بلغت (119 ألف فدان) وجملة المساحة المحصود منها (99 ألف فدان) بنسبة 84% وهي نسبة عالية أما بالنسبة لإنتاجية الفدان أعلى إنتاجية وأدنى إنتاجية تتراوح ما بين (1-13 كيلو جرام فدان) كما يظهر الجدول (10) أيضاً المساحة المزروعة والمحصودة من عام 2000م-2011م ويتضح تدني المساحة المزروعة في هذه الفترة، كما أن هنالك زيادة في الإنتاجية للفدان، هذا يعني أن هنالك فرصة كبيرة لتحسين الإنتاجية لهذا المحصول متى ما أتبعنا الوسائل الحديثة في الإنتاج. زراعة القمح حديثة في كل من جنوب دارفور وغرب دارفور، كان السبب في ذلك زيادة حجم السكان وكما يعبر عن تغير النمط الغذائي الشعب الذي كان السائد (من الدخن والذرة) إلى الغذاء من القمح.

جدول (10) المساحة المزروعة والمحصودة وإنتاج والإنتاجية قمح بولاية جنوب دارفور

المساحة (الف فدان) (الإنتاج طن فدان) (الإنتاجية كيلوجرام / فدان)

السنة	المساحة المزروعة	المساحة للمحصول	النسبة المئوية للمساحة للمحصول من جملة الأراضي المزروعة	أدنى إنتاج - أعلى إنتاج	أدنى إنتاجية - أعلى إنتاجية
2000 - 1990	119	99	83 %	13-1	857-286
2011-2001	89	48	54 %	11 - 1	1000333-
جملة	208	147	71 %		

المصدر: عمل الباحث اعتماداً على بيانات وزارة الزراعة الاتحادية.

محاصيل الحبوب الزيتية في إقليم دارفور : أولاً: السمسّم:

بلغت جملة الأراضي المزروعة سمسّم في عشرة سنوات من عام 1970 - 1979 في ولاية شمال دارفور (551 ألف طن) والمحصول منها (402 ألف طن) أذ تبلغ نسبة المحصول منها 72% من جملة الأراضي المزروعة يتراوح الإنتاج فيها ما بين (1- 2 ألف طن في السنة) والإنتاجية (17- 54 كيلوجرام فدان)، وفي عام 1980 - عام 1989 بلغت جملة الأراضي المزروعة سمسّم (617 ألف طن) والمحصول منها (449 ألف طن) وتبلغ نسبتها 73% من جملة الأراضي المزروعة و يتراوح الإنتاج (1-2 ألف طن في السنة) وتبلغ الإنتاجية فيها ما بين (13-34 كيلوجرام فدان)، وفي عام 1990-1999 بلغت جملة الأراضي المزروعة سمسّم (365 ألف طن) والمحصول منها (297 ألف طن) وتبلغ نسبة المحصول منها 81% من جملة الأراضي المزروعة و يتراوح كمية الإنتاج فيها ما بين (1- 2 ألف طن في السنة) والإنتاجية (20-71 كيلوجرام فدان) بينما عام 2000-2011م بلغت جملة الأراضي المزروعة سمسّم (574 ألف طن) والمحصول منها (379 ألف طن) إذ تبلغ نسبة المحصول منها 66% من جملة الأراضي المزروعة و يتراوح كمية الإنتاج فيها ما بين (1-3 ألف طن في السنة) والإنتاجية (20-71 كيلوجرام فدان)

في ولاية غرب دارفور:

بلغت جملة الأراضي المزروعة سمسّم في عشرة سنوات من عام 1970 - 1979 (724 ألف طن) والمحصول منها (573 ألف طن) وتبلغ نسبتها 79% من جملة الأراضي المزروعة و يتراوح الإنتاج فيها ما بين (4- 13 ألف طن في السنة) والإنتاج (90- 206 كيلوجرام فدان)، وفي عام 1980-1989 بلغت جملة الأراضي المزروعة سمسّم (748) والمحصول منها (660 ألف طن) وتبلغ نسبة المحصول منها 88% من جملة الأراضي المزروعة، و يتراوح الإنتاج فيها ما بين (4- 15 ألف طن في السنة) والإنتاجية (57- 244 كيلوجرام فدان)، وفي عام 1990-1999 بلغت جملة الأراضي المزروعة سمسّم (531 ألف طن) والمحصول منها (408 ألف طن) إذ تبلغ نسبة المحصول منها 77% من جملة الأراضي المزروعة و يتراوح الإنتاج فيها ما بين (1- 17 طن في السنة) والإنتاجية (67- 225 كيلوجرام فدان) بينما عام 2000-2011م بلغت الأراضي المزروعة سمسّم (1106

ألف فدان) المحصول منها (707 ألف فدان) تبلغ نسبتها 64% من جملة الأراضي المزروعة وتتراوح كمية الإنتاج فيها ما بين (2- 12 ألف طن في السنة) والإنتاجية (71-308 كيلوجرام فدان).

في ولاية جنوب دارفور بلغت الأراضي المزروعة سمس في كل عشرة سنوات من عام 1970-1979 (498 ألف فدان) والمحصول منها (352 ألف فدان) إذ تبلغ نسبتها 71% من جملة الأراضي المزروعة ويتراوح الإنتاج فيها ما بين (1-4 ألف طن في السنة) والإنتاجية (57-130 كيلوجرام فدان) ، وفي عام 1980 - عام 1989 بلغت الأراضي المزروعة سمس (521 ألف فدان) والمحصول منها (377 ألف فدان) تمثل نسبة 72% من جملة الأراضي المزروعة وتتراوح كمية الإنتاج فيها ما بين (1-5 ألف طن في السنة) والإنتاجية (36-154 كيلوجرام فدان) ، وفي عام 1990-1999 بلغت الأراضي المزروعة سمس (282 ألف فدان) والمحصول منها (212 ألف فدان) تبلغ نسبتها 75% من جملة الأراضي المزروعة ويتراوح الإنتاج فيها ما بين (1-4 ألف طن في السنة) والإنتاجية (30-167 كيلوجرام فدان) ، بينما عام 2000-2011م بلغت الأراضي المزروعة سمس (430 ألف فدان) والمحصول منها (244 ألف فدان) أي تبلغ نسبة المحصول منها 57% من جملة الأراضي المزروعة وتتراوح كمية الإنتاج فيها ما بين (1-4 ألف طن في السنة) والإنتاجية (56-133 كيلوجرام فدان).

2/ الفول السوداني :

بلغت الأراضي المزروعة فول سوداني في كل عشرة سنوات من عام 1970 - 1979 في ولاية شمال دارفور (635 ألف فدان) والمحصول منها (397 ألف فدان) أي تبلغ نسبة المحصول منها 63% من جملة الأراضي المزروعة وتتراوح الإنتاج فيها ما بين (5-14 ألف طن في السنة) والإنتاجية (186-257 كيلوجرام فدان) ، وفي عام 1980 - عام 1989 بلغت الأراضي المزروعة فول سوداني (750 ألف فدان) والمحصول منها (458 ألف فدان) أي تبلغ نسبة المحصول منها 61% من جملة الأراضي المزروعة وتتراوح كمية الإنتاج فيها ما بين (3-11 طن في السنة) والإنتاجية (58-200 كيلوجرام فدان) ، في عام 1990-1999 بلغت الأراضي المزروعة فول سوداني (837 ألف فدان) والمحصول منها (591 ألف فدان) أي تبلغ نسبة المحصول منها 71% من جملة الأراضي المزروعة وتتراوح كمية الإنتاج فيها ما بين (1-30 ألف طن في السنة) والإنتاجية (56-300 كيلوجرام فدان).

فدان) ، بينما عام 2000-2011م بلغت الأراضي المزروعة فول سوداني (2106 ألف فدان) والمحصول منها (1561 ألف فدان) أي تبلغ نسبة المحصول 74% من جملة الأراضي المزروعة ، وتتراوح كمية الإنتاج فيها ما بين (11-73 ألف طن في السنة) والإنتاجية (134-342 كيلوجرام فدان).

بلغت الأراضي المزروعة فول سوداني في عشرة سنوات من عام 1970 - 1979 في غرب دارفور (892 ألف فدان) والمحصول منها (743 ألف فدان) أي تبلغ نسبة المحصول 83% من جملة الأراضي المزروعة ويتراوح الانتاج فيها ما بين (16-46 ألف طن سنة) والإنتاجية (309 - 514 كيلوجرام فدان) ، وفي عام 1980 - عام 1989 بلغت جملة الأراضي المزروعة فول سوداني (1661 ألف فدان) والمحصول منها (1354 ألف فدان) أي تبلغ نسبة المحصول منها 82% من جملة الأراضي المزروعة ويتراوح الانتاج فيها ما بين (3-101 ألف طن في السنة) والإنتاجية (133-378 كيلوجرام فدان) ، في عام 1990-1999 بلغت حملة الأراضي المزروعة فول سوداني (1891 ألف فدان) والمحصول منها (1553 ألف فدان)، تبلغ نسبة المحصول منها 82% من جملة الأراضي المزروعة و يتراوح الإنتاج فيها ما بين (3-160 ألف طن في السنة) والإنتاجية (81-500 كيلوجرام فدان) بينما عام 2000-2011م بلغت الأراضي المزروعة فول سوداني (2556 ألف فدان) والمحصول منها (1690 ألف فدان) وتبلغ نسبة المحصول منها 66% من جملة الأراضي المزروعة ويتراوح الإنتاج فيها ما بين (13-77 ألف طن في السنة) والإنتاجية (171-378 كيلوجرام فدان) .

في ولاية جنوب دارفور بلغت الأراضي المزروعة فول سوداني في كل عشرة سنوات من عام 1970 - 1979 (5627 ألف فدان) والمحصول منها (2395 ألف فدان) أي تبلغ نسبة المحصول 43% من جملة الأراضي المزروعة ويتراوح الإنتاج فيها ما بين (73-191 ألف طن في السنة) والإنتاجية (228-377 كيلوجرام فدان) ، وفي عام 1980 - عام 1989 بلغت الأراضي المزروعة فول سوداني (6102 ألف فدان) والمحصول منها (4740 ألف فدان) أي تبلغ نسبة المحصول منها 78% من جملة الأراضي المزروعة وتتراوح كمية الإنتاج فيها ما بين (23-191 ألف طن في السنة) والإنتاجية (78-294 كيلوجرام فدان)، وفي عام 1990-1999 بلغت الأراضي المزروعة فول سوداني (10213 ألف فدان) والمحصول منها (7853 ألف فدان) المحصول 77% من جملة الأراضي

المزروعة ويتراوح الانتاج فيها ما بين (56- 400 ألف طن في السنة) والإنتاجية (149- 280 كيلوجرام فدان) بينما عام 2000-2011م بلغت الأراضي المزروعة فول سوداني (15805 ألف فدان) والمحصول منها (11861 ألف فدان) تبلغ نسبة المحصودة %75 من جملة الأراضي المزروعة ويتراوح الإنتاج فيها ما بين (30 - 623 ألف طن في السنة) والإنتاجية (224- 360 كيلوجرام فدان) .

يتضح من تحليل للناتج السابقة لمحاصيل الحبوب الزيتية أن هنالك فروق كبير في المساحات المزروعة سمسم وفول سوداني من ولاية لأخرى وكذلك في نوع المحصول، فمحصول الفول السوداني تتسع مساحته أكثر من محصول السمسم وفي بعض الولايات تعادل مساحة الفول ثلاثة أضعاف مساحة السمسم كما في ولاية جنوب دارفور لأن محصول السمسم سريع التلف ومعظم العمل فيه بالطرق التقليدية بسبب قلة الآلات الزراعية مما يعرض المزارع للخسارة لذلك يتحاشاه المزارع ومن الملاحظ أن المساحة الزراعية في كل فترة من الفترات في إزدياد ولكن لم يتم حصاد كل المساحات المزروعة وكما أن تتغير المساحات من موسم لآخر حسب الأسعار والعائد على المزارع. وكذلك بسبب عدم من المشكلات الطبيعية والبشرية والسياسية سننعرض عليها لاحقاً . كما أن الإنتاجية ضعيفة متذبذبة ، فالمزارع يزرع محاصيل مختلفة فينبس الحيازة نسبة لتفتت ملكية الحاكورة وصغر الحيازة وعدم وجود دورة زراعية علمية واضحة تتعاقب فيها المحاصيل كما أن تتسم الإنتاجية في القطاع المطري بالتدني والتذبذب من سنة بعد أخرى بسبب تذبذب الأمطار.

الخضر والفواكهة:

تمتاز أراضي جبل مرة التي تقع على ارتفاع 10000 متر فوق سطح البحر بخصوبة التربة ، وتقدر مساحتها بحوالي 29 ألف كيلومتر مربع. وتتراوح كمية الأمطار فيها بين 800 و 1000 ملمتر سنوياً. ويسودها فيها مناخ البحر الأبيض المتوسط الذي يتميز بشتاء بارد ممطر مما يجعلها تصلح لزراعة محاصيل لا تصلح زراعتها في مناطق السودان الأخرى مثل الفراولة والتفاح، كما تمارس فيها الرعي والزراعة الآلية على نطاق ضيق وكذلك زراعة الغابات. تزخر ولاية دارفور الكبرى بزراعة الخضر والفاكهة خاصة منطقة جبل مرة وتشتهر بزراعة الموالح منذ القدم أن نظام ري متقدم في الزراعة المطرية التقليدية من الجداول والادوية والخيران في دارفور، وذكر التونسي أن

الخضروات والفواكه موجودة في جبل مرة لمئات السنين ولا يسكنة إلا بطون الكراكيت وأن نظام الري ادخله المغامرين من المرويين وزراعة الفواكهة كانت على سفوح الجبال بالحضان⁽¹⁴⁾ زراعتها دربها المريون من أرض كوش إلى جبل مرة وهؤلاء أكثر قدرة ونشاطاً من قبائل الفور.

الثروة الحيوانية :

يتضح من الجدول (11) توزيع الثروة الحيوانية في إقليم دارفور في جميع ولاياتها¹⁵، ولكن بكثافة وبالأخص في مناطق السافانا الغزيرة المطري ولاية غرب دارفور وجنوب دارفور، يسود النمط الرعوي التقليدي في معظم أنحاء الإقليم حيث المراعي الطبيعية والترحال من أجل الكلأ والماء وفيه يتم تربية الحيوان بأعداد كبيرة . ويتم سحب جزء يسير من القطيع للبيع بالمدن الكبيرة ولأغراض الصادر لأنها تعاني من مشكلات عديدة خاصة تقليل البور بإدخال محاصيل أخرى واتساع المساحات الزراعية . قد مثلت الثروة الحيوانية خلال العام 1984م 50 % من ميزان المدفوعات السودانية و 2 % من مجمل الناتج الوطني حيث كان نصيب المنطقة (دارفور) من الثروة لحيوانية 30 % بينما تضم المنطقة 25 % من إجمالي حجم الثروة الحيوانية في السودان ، كما أن عزوف القطاع العام عن الإستثمار في مجال تربية الحيوان في المنطقة يشكل مشكلة كبيرة عن فوائد الثروة الحيوانية.

بالإضافة إلى ذلك هنالك عدد من أنشطة التي يمكن تسهم في تنمية تطور إقليم دارفور من غابات كما سلفنا ذكرها في المناخويساهم الصمغ العربي في منطقة محدودة في شرق دارفور بالإضافة إلى مورد السياحة والحياة البرية .

جدول (11) تقديرات أعداد الثروة الحيوانية موزعة علي الولايات المختلفة 2004م

الولاية	الأبقار	الضأن	الماعز	الإبل	الجملة
شمال دارفور	652064	3531302	2804904	436356	7424626
جنوب دارفور	3995880	3609558	2910351	82345	10598134
غرب دارفور	3840816	3668250	3416499	315302	11240867

المصدر : الإحصاء والمعلومات - وزارة الثروة الحيوانية والسمكية 2006

المعادن في إقليم دارفور:

إقليم دارفور غني بموارده المعدنية وصخورة الصناعية فهي غير مستغلة متى ماخطط لها فهي واعدته في حل مشكلة التنمية الاقتصادية وتوفير فرص عمل للشباب وتدر عملات صعبة إذا استثمرت هذه الموارد ، فأن التفكير في استثمار واستغلال هذه الموارد سيلتزم أجراء المزيد من الاستثمار في مجال الدراسات وعمليات البحث والتنقيب الجيولوجي والاستكشافات الجيوفيزيائية والجيوكيميائية بهدف تحديد النوعية وحساب الإحتياطي مما تساهم في نهضة الإقليم واستقرار السكان. من المعادن المتواجدة في إقليم دارفور هي:

خامات النحاس بجنوب غرب دارفور والزنك والرصاص بغرب دارفور،رواسب العطرون توجد في شمال دارفور في واحتي العطرون والنخيلة. كما يوجد الحديد وفي ولاية جنوب دارفور بمنطقة حفرة النحاس 10 مليون طن كبريتيد نحاس و 2,7% نحاس،البترول في ابوجابرة ، ومصفاة ابوجابرة طاقتها 2 الف برميل يوميا وستعدل الى 5 الف برميل يوميا، كما يتوفر خام الحديد بمنطقة كرنوى شمال كتم بدارفور والكمية بليون طن و 90% اكسيد حديد ويوجد الحديد البنى الاكثر تركيزا بمناطق جبال دارفور¹⁶

ويمكن أن نناقش أهم المعادن بولاية دارفور الكبرى :

كالآتي :

مجموعة الفلزات الثمينة غير الحديدية ، مجموعة الفلزات والسبائك الحديدية، مجموعة المعادن والصخور الصناعية ومادة الطاقة ويمكن تحليلها كمايلي⁽¹⁷⁾:

1/ مجموعة الفلزات واللافلزات الثمينة :تتضمن على: أ/ الذهب :

يوجد بمنطقة حفرة النحاس مصاحب للنحاس واليورانيوم في عام 1979م نفذت شركة شفرون (سودان) برنامج مسح جيوكيميائي إقليمي بمنطقة حفرة النحاس حيث تم جمع 35 عينة صخرية و 18 عينة ترابية واحجار 29بئر (حفر دوار) ثم تقدير الإحتياطي بحوالي 6109445طن متري ذهب و 165/طن و 150جرام /طن موليبدنوم وكذلك ويتواجد الذهب بمنطقة كاروني ، يتواجد آثار قديمة تدل على تعدينه بالمنطقة كما يوجد في منطقة سنقو بجنوب دارفور وفي شمال دارفور بجبل عامر:

ب/ اللاماس :

برنامج المسح الاستطلاعي أثبت عن وجود اللاماس بالسودان بدأ تنفيذه في أوائل السبعينات بواسطة برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة (UNDP) ومصالحة الجيولوجيا والثروة المعدنية في جنوب غرب دارفور في المناطق المتاخمة لحدود لجمهورية أفريقيا الوسطى في مساحة تقدر بحوالي (10000 كلم²) أي ما تعادل 5.4% من مساحة السودان ومناطق تعدين الماس في أفريقيا الوسطى في منطقة (quamdja kawvadjia و NZAKO) تبعد عن الحدود السودانية 50 كلم حيث اللاماس الرسوبي يوجد في السطح عدم التوافق الفاصل بين رواسب الخيران المنحدرة من الأرض السودانية إلى داخل أراضي جمهورية أفريقيا الوسطى ، حدد بعض الجيولوجيين الإحتمالات وجود مصادر رواسب (صخور كمبرلايت ولامبورولايت) بالسودان ربما توجد داخل حزام التمزق والفوالق الذي يمتد باتجاه شمال شرق - جنوب غرب الواقع بين حفرة النحاس وحدود جمهورية أفريقيا الوسطى .

أن البيانات الجيولوجية بالسودان واعدة ومهياة لمثل هذه التمعينات خاصة وأنها تحمل بين ثناياها تكوينات لصخور فوق قاعدية وتكون منبنيها صخور حاملة لأنابيب الألماس دفينة تحت غطاء رسوبي ولكن عمليات الاستكشاف اللاماسي تحتاج إلى تقنيات متقدمة وإستثمارات كبيرة ، تستخدم بعض أنواع اللاماس وخاصة الثمينة والشفافة منها كالأحجار الكريمة للزينة وأما النوع الأسود (الكربونيدو) فيستخدم كموااد للصنفرة وصناعة ادوات القطع الشديدة الصلابة .

**2/مجموعة الفلزات غير الحديدية : تشتمل على :
أ/ النحاس:**

يتواجد النحاس بجنوب دارفور وشمال بحر العرب وفي منطقة حفرة النحاس التي تقع في دائرة عرض 45 9 ش مع تقاطع خط طول 08 24 ق معروفه منذ أكثر من مئاتي عام .

يتواجد النحاس في حزام من الصخور المتحولة تمتد باتجاه الشمال الشرقي لمسافة 100 كلم طولاً ويتواجد من مجموعة كبريتيدات وأكاسيد النحاس ، وفي هذا الحزام يوجد الخام في شكل عروق في نطاق القص والفوالق التي أصابت المنطقة ، منذ عام 1921 توالى الدراسات في تلك المنطقة من مختلف

الدراسات الأجنبية والمحلية كان آخرها برنامج الأمم المتحدة الأنمائي 1968-1973م واشتمل البرنامج على تقييم الخام الموجودة حول قرية سونغو في شمال الحزام المذكور حيث تم حفر العديد من المجسات العميقة التي بلغ عددها 90 بئراً وتم حفر 50 خندقاً استكشافياً مع تنفيذ العديد من الخرائط الجيولوجية والجيوكيميائية في الجزء الأوسط من المنطقة المدروسة قدر الخام بحوالي 7.8 مليون طن نسبة تركيز عالي 4% حتى عمق 200 أزداد بعد ذلك إلى احتياطي مختزل قدره 20 مليون طن نسبة تركيز 5.77 نحاس.

يوجد خام النحاس قي حفرة النحاس مصاحب للذهب واليورانيوم والموليبدوم ويوجد الانتاج في جبل جانفي وجبل تيريزول وخور سيري وجبل بيشاره وجبل شيري يرونجوجبل ورنجا وجبل خضرا وجبل ياتا بانا، كما يوجد بها خامات المعادن والصخور الصناعية مثل صخور النيس الجرانيتي يستخدم كحجر مجروش لرصف الطرق وتشبيد الكباري والسدود .

تعد الصخور بكل أنواعها في ولاية دارفور الكبرى ذات قيمة اقتصادية في مجال العمارة والهندسة المدنية من طرق وجسور وسدود والطوب الأحمر وفي صناعة الزجاج والأسمنت ومواد الديكور مثلاً يوجد الرخام النقي الأبيض يدخل في صناعة السكر والورق والأسمنت كما تضافي عليه ألوان زاهية وجميلة تصلح لأغراض الزينة والديكور كما يوجد النيس الجرانيتي كمكاشف صخرية متفرقة مابين نيالا وكاس والثاني في جبل بيرو الواقع شرق مدينة رهيد البردي كما يوجد الكوارتز بالقرب من مطار نيالا وعلى طول الطريق مابين نيالا وكديكا وفي شكل تلال تمتد من نيالا إلى عد الفرسان ومن مدينة رهيد البردي حتى كيم شمالاً ويوجد داخل قرية سنقو وشمالها وجنوب حفرة النحاس حتى حدود دولة جنوب السودان يوجد الرخام غرب منطقة دوليبة وعلى بعد 20 كلم شمال غرب مدينة رهيد البردي وعلى بعد 50 كلم شمال غرب مدينة نيالا وفي جنوبها جنوب خور أبشي ويوجد الحجر الجيري الطباشيري من بئر مايديقا وجنوب غرب نيالا، ويوجد جنوب حفرة التحاس ، بقع الجزء الجنوبي من جبل مرة في أقصى شمال ولاية جنوب دارفور ويتكون من صخور البازلت ويمكن أن تستغل في رصف الطرق والأعمال الإنشائية الأخرى وهناك رواسب الكبريت والملح المصاحبة للنشاط البركاني فالملح يستغل بواسطة الأهالي من بحيرة دريبا، كما يوجد خام الكيولين حول مدينة عد الفرسان وعلى بعد 25 كلم جنوب شرق المدينة⁽¹⁸⁾.

يوجد الحجر الرملي في وسط وشرق ووجنوب شرق ولاية جنوب دارفور هنالك عدة جبال حول مدينة عد الفرسان وحول قرية جامع أبو عجورة وبالقرب من بليلة وشمال شرق قرية توقا وجنوب قرية دريب الريح وشمال قرية بيت حراز أما الحجر الرملي والطيني يوجد شمال عرييبة أمقاش وحول قرية توقا وشمال وشرق قرية طوال¹⁹.

هذه تمثل معادن عديدة غير مستغلة يمكن تلعب دور كبير في إفليم دار فور في الصناعات الإستخراجية وتسهم في تنمية الإقليم وإستقراره ومخاربة الفقر ، كما أنها أنها وافرة في الطبيعة وكلفة إنتاجها قليلة مقارنة مع كلفة المعادن الأخرى وهذا يسهم كنشاط يوفر فرص عمل للشباب وتحل مشكلة البطالة وتدر عملة صعبة للبلاد إذا ماتم تخطيطها وإدخالها في دائرة الإنتاج والاستثمار .

ب/ البوكسيت:

تعتبر ترسيات البوكسيت المصدر الرئيسي لإنتاج الألمنيوم وهو منافساً للحديد والنحاس في العديد من استخداماتها حيث أنه فلز خفيف الوزن وصلب وموصل للكهرباء وبقاوم التآكل الكيميائي بدرجة عالية ، أكتشف البوكسيت في السودان في الثمانينات في منطقة شمال دارفور في منطقة وادي هور التقييم الأولي 40 ألف طن ويتوقع زيادة هذه الكمية بعد إجراء مسوحات جولوجية في شمال وغرب هذه المنطقة وأظهرت قيمة التحاليل الكيميائية أن نسبة الألومينا تتراوح بين 33 - 37 %.

استخدامات البوكسايت الألمونيوم:

1. نسبة لخرة وزن الألمونيوم وصلابته ساعد في نهضة صناعة الطيران .
2. صناعة السيارات .
3. في الصناعات الكيميائية ويدخل البوكسايت في صناعة الشب (كبريتات الألمونيوم) المستخدمة في تنقية مياه الشرب .
4. مادة كلوريد الألمونيوم المستخدم في تكرير البترول وإزالة الألوان في صناعة السكر.
5. الصناعات الكهربائية .
6. في الصناعة مواد الصقل .
7. الاستخدام الأوسع للبوكسايت في صناعة الأواني المنزلية والصناعات الإنشائية.

8. باقي صناعة البوكساييت يستخدم في صناعة الأسمنت البوزلاني ويمكن الإستفادة من كل الخام⁽²⁰⁾

معدن البوزولانا:

توجد في منطقة جبل مرة وجبل ميدوب بدار فور ، وتستخدم البوزولانا في صناعة الاسمنت لنخفيف تكاليف البناء خاصة السكن الشعبي ، وعند خلط البوزولانا مع الأسمنت البوزنلاندي بنسب مختلفة يستخدم في بناء الأجسام الخرسانية الضخمة مثل السدود والكباري لتقليل التشققات التي تحدث عند استخدام الأسمنت البوزنلاندي لوحده، كما تستخدم في الأماكن التي تتواجد فيها الأملاح والكبريتات والقلويات لمقاومتها العالية لهذه المواد، وتستخدم البوزولانا في أسمنت آبار النفط خاصة في الأعماق الكبيرة التي لا يصلح فيها استخدام الأسمنت البوزنلاندي العادي، بالإضافة إلى استخدامها كمادة مالئة في تعبئة الطرق والمطارات وقد نجحت التجربة في استخدامها في البلاط و الموزايكو والمونة والبياض⁽²¹⁾. وهذا مورد طبيعي متاح غير مكلف في استخراجه بسبب وجوده على السطح ويحل كثير من مشكلات مشاريع التنمية قى الإقليم ويوفر فرص عمل للشباب في المشاريع المدنية بدلاً من الإنخراط في الصراعات بسبب البطالة والفقر.

الصناعة في إقليم دارفور:

الصناعة تعبر عن الإستفادة من المواد الخام المنتجة محلياً من موارد زراعية ومعدنية وخلافها والتي كما ذكرت أعلاها في إقليم دارفور ، يمكن إستغلالها بصورة تعظم من قيمتها المضافة من خلال العمليات التصنيعية بتحويلها إلى مواد تحقق إشباع أكبر لدى المستهلك مما يوفر مبالغ ضخمة كانت تذهب نحو إستيراد هذه السلع من الخارج. لدى الصناعة قدرات كامنة إذا تم الإستفادة منها يمكن أن تحقق عائدات معتبرة في سلع الصادر ويمكن أن توفر فرص عمل للشباب وكذلك كميات من العملات الأجنبية من خلال التركيز على تصنيع السلع التي تتمتع بميزات نسبية عالية ولها المقدرة على المنافسة في الأسواق العالمية. إن الأمكانيات البشرية والمادية المتوفرة للصناعة المحلية تجعل مقدرة هذا القطاع على أن يحمل على عاتقه عبء النهضة الاقتصادية والتنمية بالبلاد⁽²²⁾.

تلعب الصناعات الصغيرة والحرفية دوراً هاماً وحيوياً في إقتصاديات دول

العالم المتقدمة والنامية فقد أصبحت تحظى بإهتمام القائمين بالأمر في كافة الدول وذلك بإعتبارها مدخلاً هاماً لحل مشكلة البطالة وعاملاً حيويّاً في زيادة الدخل القومي ومصدراً مغذياً للمشروعات الكبيرة ووعاءً رحباً لتعبئة المدخرات الوطنية هذا بالإضافة الى ما لها من مرونة التوطن الجغرافي والتكيف مع ظروف كل منطقة فالصناعات الصغيرة والحرفية بطبيعتها جزءاً هاماً من النسيج الإقتصادي للدول كما أنها تتميز بقدر كبير من المرونة مما يجعلها أكثر قدرة علي التغلغل في الريف والمدن الصغيرة هذا بالإضافة الي إستخدامها لمواد وعمالة محلية كان يمكن أن تكون عاطلة دون قيام صناعات تساعد علي قيامها وتوزيعها وإنتشارها في ولايات البلاد المختلفة. فالصناعات الصغيرة والحرفية تعتبر من الركائز الأساسية للتنمية الإجتماعية في السودان وهى من أكثر القطاعات الإنتاجية توفيراً لفرص العمل ومورداً هاماً للدخل والمعيشة خاصة للقطاعات ذات المهارات والإمكانات المحدودة وتتمثل أهمية الصناعات الصغيرة والحرفية في :

- توفير فرص ومجالات العمل.
- سهولة التأسيس والانشاء.
- سهولة التوطين.
- تنمية روح الادخار.
- خفض معدلات التضخم.
- تنمية الاستثمار.
- دعم برامج التنمية الصناعية.
- إنكاء روح المبادرة والإبتكار والتخصص.
- تعظيم الناتج المحلي.

(9) تنوع هيكل الناتج الصناعى وزارة الصناعة⁽²³⁾

المشاكل والمعوقات التى تواجه قطاع الصناعات الصغيرة والحرفية أولاً: دعم القوانين والتشريعات:

- عدم وجود قوانين منظمة للصناعات الصغيرة والحرفية.
- تعدد الجهات المشرفة على الصناعات الصغيرة والحرفية.

ثانياً: مواقع اقامة المجمعات الصناعية

من الملاحظ أن جميع الصناعات الصغيرة والحرفية متفرقة وغير منتظمة داخل المدن والاحياء السكنية مما شكل عدم إستقرار الحرفيين في مجمعات ثابتة للإنتاج والتدريب والجودة التي تخلق المنافسة للتسويق الخارجى ومما يؤدي الى مظهر غير حضاري وتلوث بيئي مع ضعف عملية المناولة.

يمثل قطاع الصناعات الغذائية الجزء الأكبر في هيكل الصناعة في إقليم دار فور (أنظر الجداول أدناه)، من حيث حجم الإستثمارات وعدد المنشآت وحجم العمالة، ويضم هذا القطاع صناعات غذائية متعددة ترتبط بصناعات ونشاطات أخرى تغذيها وتتكامل معها في قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والطاقة لتنتج سلعاً ومواد غذائية ومنتجات ثانوية ووسيلة ذات قيمة عالية. وتتمثل في الزيوت النباتية والمشروبات قطاع المطاحن والمخازن⁽²⁴⁾.

ولاية دارفور الكبرى بها موارد اقتصادية يمكن أن تستغل صناعياً وتوفر فرص عمل للسكان وتوفر عملات صعبة للتنمية وتطوير المنطقة واستقرارها، وتمتاز الولاية بموارد الإنتاج الزراعي والحيواني والغابات والمعادن ، يظهر الجدول (12) أكبر قاعدة للصناعات التحويلية الكبيرة والصغيرة بولاية دارفور الكبرى ويمكن مناقشتها على النحو التالي:

ولاية جنوب دارفور تشكل المنشآت الصناعية الكبيرة نسبة (75%) من جملة المصانع الكبيرة بإقليم دارفور بينما المنشآت الصغيرة تبلغ نسبتها 73% من جملة المنشآت الصناعية الصغيرة وهذه المرتبة الأولى التي تحوزها ولاية جنوب دارفور من جملة المنشآت الصناعية في إقليم دارفور نسبة؛ ماتوفره الولاية من موارد اقتصادية زراعية وحيوانية وغابات ، ثم يليها ولاية شمال دارفور بنسبة (19 %)، وأخيراً ولاية غرب دارفور التي تشكل أدنى نسبة (6 %)، وأيضاً ولاية شمال دارفور تأتي في المرتبة الثانية بنسب 20 % من حيث عدم منشآت الصناعات الصغيرة ثم تليها غرب دارفور.

عدد المنشآت المتوقفة تتركز في ولاية جنوب دارفور وتشتمل 37 مصنع كبير للأغذية والمشروبات ومصنع لتهيئة الجلود ومصنعان للصناعة المواد والمنتجات الكيميائية و57 مصنع للصناعات المنتجات التعدينية وغير المعدنية ومصنع تشكيل المعادن وتبلغ جملتها 98 مصنع كبير متوقف ولكن في الولايات الأخرى ولا توجد مصانع متوقفة وهذا يشير إلى أنها ولاية واعدة بالصناعات

التحويلية متى ما خطط لحل المشكلات والعقبات الصناعية للمصانع المتوقفة .
تمتاز ولاية جنوب دارفور في المرتبة الأولى لحجم القوى العاملة في المنشآت الصناعية الكبيرة والصغيرة بنسبة 83% و 73% على التوالي لأنها يوجد بها حجم سكاني كبير وتمتلك منشآت صناعية كثيرة بسبب ما تمتلكه من موارد كما ذكر سالفاً وهذه تشكل قوة عمل رخيصة أما ولاية شمال وغرب دارفور تأتي بحجم عمالة أقل تبعاً لقلّة عدد المنشآت كما يبينها الجدول (12).

الجدول (12) حجم المنشآت الصناعية الكبيرة والصغيرة والمستخدمين فيها بإقليم دارفور

اسم الولاية	المنشآت الكبيرة	النسبة	المستخدمين	النسبة	المنشآت الصغيرة	النسبة %	المستخدمين	النسبة %
شمال دارفور	23	19	303	10	1158	21	2789	20
غرب دارفور	7	6	223	7	355	6	978	7
جنوب دارفور	92	75	2477	83	3999	73	9989	73
الجملة	122		3003		5512		13756	199

المصدر : عمل الباحث اعتماداً على بيانات وزارة الصناعة 2013

تصنيف الصناعات بالمنشآت الصناعية الكبيرة والصغيرة بولاية دارفور الكبرى على حسب نتائج المسح الصناعي 2005م⁽²⁵⁾:

يتضح من الجدول (13) قلة عدد المنشأة الصناعية الكبيرة بولاية شمال دارفور حيث يبلغ عددها 23 مصنعاً

والمستخدمين فيها 303 عامل وتتمثل المصانع في مصنع زيت ومصنع شعيرية ومصنع صابون بالإضافة إلى 20 مصنع للطوب الأحمر وهذا يوضح تدهور التنمية الصناعية بالولاية بما فيها من موارد زراعية خاصة الحبوب الزيتية التي يمكن أن تسهم في قطاع صناعة الزيوت وكذلك يما تذخر به الولاية من ثروة حيوانية ومعدنية .

جدول (13) الصناعة الكبيرة شمال دارفور

نوع الصناعة	عدد المنشآت	عدد المستخدمين
الأغذية والمشروبات	993	2112
الخشب	3	6
المواد والمنتجات الكيماوية	2	4
المنتجات التعدينية غير المعدنية	80	459
تشكيل المعادن	60	174
صناعة الأثاث	20	34
الجملة	1158	2789

المصدر: عمل الباحث إعتماًداً على بيانات وزارة الصناعة 2005

الجدول (14) يشير إلى الصناعات الصغيرة بولاية شمال دارفور إذ تمثل الأكثر عدداً للمنشآت الصناعية (1158 منشأة) والأكثر في توفير فرص عمل (2789 مستخدم) وهذا يشير إلى أهمية الصناعات الصغيرة والحرفية في اقتصاديات المنطقة، فهي الأساس الذي يمكن أن يتطور وتحل كل عقباته ويدعم من الجهات الرسمية إلى أن يصل إلى مرحلة الصناعات الكبيرة، الجدول (14) يظهر أهمية صناعة الأغذية والمشروبات إذ تشكل أعلى حجم بولاية شمال دار فور (993 منشأة) وكذلك حجم القوى العاملة، وتتمثل في مخابز، ثلج، قشارة، معصرة زيوت، طاحونة دقيق إلى الصناعات والتعدينية تشكيل المعادن والحدادة (الورش)، وغير التعدينية صناعة الطوب الأحمر (الكماين) وهذه توفر فرص عمل للسكان ومصدر دخل إضافي، وكذلك هنالك صناعات تراثية تقوم بها المرأة الدارفورية (من منسوجات قطنية وأعمال السعف والخزف وغيرها)

جدول (14) المنشآت الصناعية الصغيرة شمال دارفور

نوع الصناعة	عدد المنشآت	عدد المستخدمين
الأغذية والمشروبات	2	25
المواد والمنتجات الكيماوية	1	30
التعدينية وغير التعدينية	20	248
الجملة	23	303

المصدر: عمل الباحث إعتماًداً على بيانات وزارة الصناعة 2005

أما بالنسبة لولاية غرب دارفور تمثل نوع الصناعة الكبيرة وعدد العمالة قليلة جداً (7 منشأة) جدول (15) مقارنة بالولاية الأخرى في ولاية دارفور الكبرى وتركز على نوع واحد فقط وهي المنتجات التعدينية وغير المعدنية وهذا يوضح ضعف مشاريع التنمية في هذه الولاية الحدودية على الرغم من توافر الموارد الطبيعية فيها مما يؤثر على عدم الاستقرار وهجرة السكان كلما قل حجم السكان ومراكز في الولايات الحدودية يؤثر على الأمن القومي والأقليمي بسبب تغول السكان المجاورين في الدول الحدودية على الأراضي الزراعية والرعي المجاور لهم ويقود الدولة لحروب خارجية تؤثر على عدم استقرار السكان. كما يوضح الجدول (16) حجم المنشآت الصغيرة والعمالة، تصدر صناعة الأغذية والمشروبات بعدد منشآت أكبر (225) وحجم عمالة أكبر (581) ثم تليها صناعة دبغ وتهيئة الجلود والسروج والأحذية نسبة لوجود الثروة الحيوانية ويمكن أن تحدث إلى مصانع كبرى وتسهم في الصادرات بالإضافة إلى صناعة تشكيل المعادن (ورش حدادة) ثم صناعة الخشب نسبة لوفرة الغابات فيها وهذا يمكن أن تتطور هذه إلى صناعات متعددة كبيرة من خشب وورق، وأثاث فاخر لوفرة الموارد الطبيعية فيها.

جدول (15) المنشآت الكبيرة بولاية غرب دارفور

نوع الصناعة	عدد المنشآت	عدد المستخدمين
المنتجات التعدينية غير المعدنية	٧	٢٢٣

المصدر: عمل الباحث اعتماداً على بيانات وزارة الصناعة 2005

جدول (16) المنشآت الصغيرة بولاية غرب دارفور

نوع الصناعة	عدد المنشآت	عدد المستخدمين
الأغذية والمشروبات	225	581
دبغ وتهيئة الجلود والسروج والأحذية	49	135
الخشب	26	73
الالات والمعدات	1	4
المنتجات التعدينية غير المعدنية	3	22
تشكيل 14 المعادن	45	142
صناعة الأثاث	6	21
الجملة	355	978

المصدر: عمل الباحث اعتماداً على بيانات وزارة الصناعة 2005

يتضح من الجدول (17) أكبر قاعدة للصناعات التحويلية بولاية جنوب دارفور من حيث أنماطها وحجم المنشآت الكبيرة والعمالة (92 منشأة) بالإضافة كبر حجم العمالة (2477 عامل). مثل صناعة الأغذية والمشروبات تشمل كل من الزيوت والشعيرية والمطاحن والعصائر والمربات بالإضافة إلى دبغ وتهيئة الجلود والسروج والأحذية نسبة لتوفر الثروة الحيوانية ومن الغابات الصناعات الخشبية و صناعة الأثاث و الآلات والمعدات المنتجات التعدينية غير المعدنية و تشكيل المعادن وغيرها.

جدول (17) المنشآت الكبيرة بولاية جنوب دارفور

نوع الصناعة	المنشآت الكبيرة العاملة	المستخدمين في الصناعات الكبيرة
الأغذية والمشروبات	28	873
المنسوجات	1	188
الخشب	2	30
صناعة الطباعة والنشر	1	12
المنتجات التعدينية غير المعدنية	57	1321
المواد والمنتجات الكيماوية	1	22
المطاط واللدائن	2	31
الجملة	92	2477

المصدر: عمل الباحث إعتماًداً على بيانات وزارة الصناعة 2005

كما يبين الجدول (18) جملة المنشآت الصناعية الصغيرة بولاية جنوب دارفور من الأغذية والمشروبات التي تشكل أعلى حجم من حيث العدد (2318 منشأة) وحجم العمالة (5690 عامل) ومن الغابات تتم الصناعات الخشبية وصناعة الأثاث (نجارة) والآلات والمعدات والمنتجات التعدينية (تشكيل المعادن من حدادة وورش وغيرها، وغير المعدنية مثل صناعة الطوب الأحمر (الكماين) والصناعات الحرفية المرتبطة بأعمال المرأة الدارفورية.

جدول (18) المنشآت الصناعية الصغيرة بولاية جنوب دارفور

نوع الصناعة	عدد المنشآت	عدد المستخدمين
الأغذية والمشروبات	2318	5690
صناعة منتجات التبغ	1	8
دبغ وتهيئة الجلود والسروج والأحذية	219	411
الخشب	272	614
الالات والمعدات	1	4
المنتجات التعدينية غير المعدنية	498	1808
تشكيل المعادن	547	1155
صناعة الأثاث	143	299
الجملة	3999	9989

المصدر: عمل الباحث إعتماًداً على بيانات وزارة الصناعة 2005

ماتم منافشته أعلاه بشير إلى أن دارفور الكبرى غنية بالموارد الطبيعية وبها حجم سكاني كبير، فهي تعاني من قصور تنموي في شتى المجالات الصناعية فلا بد من وضع إستراتيجيات وخطط وسياسات تنموية، للتنمية الزراعية والثروة الحيوانية والصناعية بما يحقق الترابط بين برامج التنمية في شتى المجالات السياسات الاقتصادية حتى يمكن تتحقق نهضة دارفور وينعم ساكنها بالاستقرار والتنمية. كما تعتبر المرأة الريفية محور التنمية الزراعية المستدامة في كثير من الدول النامية ويسهم دورها في إقليم دار فور في الزراعة يتركز عملها في أراضي الزراعة المطرية، حيث يقع على عاتقها معظم العمليات الزراعية ابتداءً من فلاحه الأرض حتى الحصاد تتحمل المرأة عبء أكثر العمليات الزراعية، وتنتج معظم غذاء الأسرة. وبالرغم من إسهامات المرأة الريفية في الإنتاج الزراعي، إلا أن هناك معوقات تعترض عملها، وأهمها عدم الاعتراف بدورها الإنتاجي الذي تضطلع به حيث لا يعود عليها أي دخل نقدي مباشر الأمر الذي يحد من مكانتها الاجتماعية. كما تنتشر الأمية بين النساء وتعاني المرأة أيضاً من عدة مصاعب أخرى منها محدودية حيازة الأراضي نظراً للتقاليد السائدة، وكبر حجم الأسرة الريفية حيث تتولى المرأة

الرعاية والتنشئة بالإضافة إلى أعباء العمل المنزلي، وفي الحقل مما يجعلها مشتتة في جهودها، وضعف التمويل المتاح للمرأة، بالإضافة إلى حرمانها من فرص التدريب مما يعرضها للفقر وعدم القدرة على زيادة دخلها وتحسين مستوى معيشتها، علاوة على قلة المنظمات غير الحكومية الأهلية العاملة في مجال النهوض بالمرأة مما يضعف القيادات والكوادر النسائية بأضافة إلى بعض الأنشطة الحرفية، ويعتمد نجاح الجهود المبذولة لتحقيق تلك التنمية على تطوير وتأهيل المرأة وإكسابها المهارات ودعمها بالخبرات، وتمكينها من امتلاك الموارد والتمويل اللازم للتوسع في الأنشطة الإنتاجية بما يحقق لها ولأسرتها الدخل الكافي لتحسين الحالة المعيشية.

معوقات التنمية الاقتصادية في إقليم دارفور

مما تقدم خلال المؤشرات الاقتصادية السابقة لإقليم دارفور وعند الربط بين كل الجداول الإحصائية يتضح التدهور الواضح بصفة عام بسبب القصور في التنمية الاقتصادية خاصة التنمية الزراعية التي تشكل الحرفة الرئيسية للسكان ويتضح من الأرقام السابقة هنالك تذبذب في كمية الإنتاج الإنتاجية، ولم يتم حصد معظم المساحة المحصودة من جملة المساحة المزروعة من سنة لأخرى. ويمكن حصر المعوقات كما يلي:

1/ الجفاف :

كارثة الجفاف من الكوارث المعروفة التي تعاقبت على السودان ، تعتبر دار فور من مناطق السودان التي تتعرض لهذه الكوارث الطبيعية خاصة شمالها مما يؤثر سلباً على حياة السكان وخفض مقدراتهم على استخدام المصادر الطبيعية بسبب تعاقب الجفاف والكوارث البيولوجية على المنطقة وقد كان لها آثارها السلبية على اجتماعيات واقتصاديات السكان: ففي عام 1974 حصلت كارثة الجفاف وكذلك 1983 حصل جفاف وكان عدد السكان المتأثرين من سكان دارفور 1.000.000 نسمة وعام 1984 أيضاً حصل جفاف مما أثر على المحاصيل والثروة الحيوانية وفشلت المحاصيل الزراعية، أيضاً في عام 1987 بسبب الافات الزراعية من جراد فأران وجفاف فشلت المحاصيل الزراعية ، وعدد السكان المتأثرين 250.000 نسمة بالمنطقة ، في عام 1989 حصلت كارثة الجفاف ، وكذلك في عام 1990 وعدد السكان المتأثرين 550.000 نسمة و1991 جفاف وعدد السكان المتأثرين 150.000 نسمة و1992 حصل جفاف وعدد

السكان المتأثرين 500.000 نسمة و1992 حصلت آفات زراعية وفشلت المحاصيل الزراعية وعدد السكان المتأثرين 300.000 نسمة و1994 حصل جفاف وعدد السكان المتأثرين 130.000 نسمة⁽²⁶⁾.

يتضح مما تمناقشته أعلاه في محاصيل الحبوب والزيوت بولاية دارفور الكبرى هنالك تذبذب واضح في المساحات المحصودة مقابل مساحة الأراضي المزروعة حبوب ، كما يتضح تدهور وتذبذب الإنتاج

والإنتاجية في محاصيل الحبوب والزيوت على الرغم من التوسع الأفقي في المساحة المزروعة تناقص الحبوب في المساحة المحصودة من جملة الأراضي المزروعة كما تتنافى إنتاجاً وإنتاجية وهذا يوضح القصور في التخطيط لحل مشاكل الزراعة المطرية بسبب هذه المشكلة الطبيعية المتكررة، وهذا لا يسهم في الأمن الغذائي لإنسان المنطقة ، مما انعكس سلباً على حياة المواطنين وعدم استقرارهم وكما أدت مشكلة الجفاف إلى ظهور صراع الموارد برزت منه مشكلات الفقر والمجاعة والنهب والحركات المسلحة وأخيراً أدت إلى لمشكلات الساسية وتبعاً لذلك تزداد الهجرة والنزوح والجوع كلما حصلت الكارثة زادت سوء الحالة على السكان وتفشل مشاريعهم الاقتصادية . تشمل قائمة المشروعات الزراعية القليلة التي جرت مساعيها لإقامتها في المنطقة لإستقرار السكان مثل: ⁽²⁷⁾ مشروع جبل مرة التكاملي ومشروع ساق النعام الزراعي ومشروع التنمية الريفية والمشروع الزراعي لغرب السافنا ومشروع البحوث الزراعية لغرب السودان، ما عدا مشروع جبل مرة، فأن المشاريع الثلاثة الأخرى فشلت، وهى بذلك تعتبر أمثلة لسوء تخطيط لمشروعات التنمية الريفية.

العقبات والمشكلات التي تواجه التنمية الاقتصادية في إقليم دارفور بسبب كارثة الجفاف الناتجة من التغيرات المناخية أثرت على ولايات دارفور عامة وخاصة ولاية شمال دارفور وتأثرت بها قطاعات الزراعة والثروة الحيوانية نتيجة الامطار المتذبذبة والجفاف وارتفاع درجة الحرارة مما انعكس سلباً على الانتاج والانتاجية والامن الغذائي ، وضرورة التكيف مع التغيرات المناخية وتقليل حدتها بالإضافة إلى ذلك تعد معدلات التبادل التجاري الدولية العكسية التي تواجه السلع الزراعية الأولية من المعوقات الأخرى التي يعاني منها هذه القطاع ، تعكس هذه البيانات الإحصائية أعلاه مراحل تطور المساحة المزروعة

والمحسودة والانتاج والإنتاجية للسلع الغذائية الرئيسية في إقليم دارفور من الدخن والذرة على الرغم من اتساع مساحة زراعة محاصيل الحبوب ، وهذا يعكس عدم الاستفادة من الإمكانيات المتوفرة وعدم استغلال الإنتاج الموجود بأحسن صورة وأكبر جهد ممكن بدوره أدى إلى انخفاض متوسط الدخل الفردي الحقيقي. وخصائص عناصر الانتاج وهذا نتج عنه ظاهرة إنعدام الأمن الغذائي والبطالة والإجرام بشتى أنواعه (التهب المسلح) وكلها عوامل أدت إلى خلل في التنمية الاقتصادية وأسهمت في عدم الاستقرار في إقليم دارفور، وهذا يحتاج إلى سياسات استراتيجية ناجحة متمثلة في الاهتمام بالتقانات والبحوث للاستفادة القصوى من المياه والاصناف السريعة النضج فضلا عن زيادة قدرات الافراد والمؤسسات وتوعية المزارعين.

هذه التغيرات المناخية أحدثت تغيراً أيضاً في حياة بدوابة شمال دارفور، إذ قاموا بحلول في الثمانينات، بتغيير حيواناتهم الإبل إلى بقر، فأرتحلوا إلى جنوب دارفور بسبب الجفاف واستفردت بمساحات كبيرة، وخلق مشكلات كبيرة في الاحتكاك بين المزارعين والرعاة ساهم بصورة كبيرة في الصراع في إقليم دارفور وادي إلى عجز المزارعين عن الاستفادة من العوامل التي تكمل بعضها البعض، مثل التكامل بين الإنتاج الحيواني وإنتاج المحاصيل، وتترتب عليه تأثيرات سلبية على التغذية والصحة.

هذا القصور الواضح في التنمية الاقتصادية أدت إلى إصابة الهياكل الاقتصادية باختلالات إنتاجية ناجمة عن تدني مستوى الأنظمة الاقتصادية وعدم إتباع سياسة زراعية واضحة المعالم بالإضافة إلى تأثير العوامل الخارجية وما تسبب من تحديات الأمر الذي جعل استمرار عملية التنمية ونجاحها مرهونا بتجاوز هذه المعوقات والتحديات وإعادة بناء وخلق ظروف جديدة للإنتاج ونموه وكذلك إتباع سياسات زراعية خاصة بالتنمية الاقتصادية بصورة عامة والزراعية بشكل خاص إذ تكون أكثر قابلية للتطبيق وتحقيق الأهداف المنشودة منها.

وجميع هذه المشكلات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية أثرت على التنمية في إقليم دارفور وتسببت في الحرب الأهلية والصراعات في بقاء أجزاء كبيرة من تحت طائلة الفقر. وهو ما يجعل حدوث المجاعات أحد المخاوف الدائمة لدى ملايين الأشخاص.

2/ الصراعات والحروب الأهلية في إقليم دارفور

أن أزمة الجفاف والتصحر تسببت في الصراعات بين القبائل حول الموارد كما اسلفنا، كما سعت القبائل الرعوية شبه البدوية للحصول على أراضي خصبة أكثر، لذلك حدثت الصراعات المبكرة بدون الإشارة إلى التمييز العنصري وهذه تحدد الأسباب الرئيسية للصراع من خلال تقييم الاخطار وتقديمها بواسطة مقاييس. إن دور الحكومة المركزية في الخرطوم لم يعط الا اهتمام قليل لمصالح أهالي دارفور وهنالك ضعف في التطورات الاقتصادية- الاجتماعية، وبرامج ادارة الحكم، وادارة الموارد وعدم بناء السلام على المستوي القاعدي مما أدى البلد إلى أن تكون حزام صراع مستمر إلى أن تفاقمّت المشكلة فأصبحت مشكلة سياسية وقبلية، إلى أن أصبحت دارفور تعاني من الازمة الاقتصادية التي لاتنفصل عن الأزمة الاجتماعية⁽²⁸⁾.

بصفة عامة شهد إقليم دارفور سلسلة من الصراعات ويمكن رصدها بصفة عامة كما يلي: بدأت عام 1932، وتمثلت في نزاع قبلي بين قبائل الكبابيش والبرتي والكواهلة والميدوب، وكان موضوعه مصادر المياه، وقد تمت تسويته بمؤتمر أم قوزين، ثم تلاه صراع آخر بين الميدوب والزيادية والكبابيش عام 1957، وانتهى بمؤتمر الصلح في المالحه وكان سببه المراحل، أي "العرب الرحل". ثم انتقل الصراع إلى جنوب دارفور في عام 1968 م بين الرزيقات والمعاليا وانتهى بمؤتمر صلح وكانت أسبابه تتعلق بترسيم الحدود الإدارية. ثم الصراع الذي نشب بين المهرية وبني هلبة عام 1982 م وكان سببه نهب الثروة الحيوانية وانتهى بتدخل حكومي ثم الصراع بين القمرو الماريت وقبائل أخرى ضد الفلاتة عام 1987 م وكان موضوعه الحدود الإدارية. وقد تمت تسويتها⁽²⁹⁾.

إتسع بعد ذلك الصراع إلى تكتلات أكبر وأحيانا أحلافاً، اندلع الصراع الرئيسي بين الفور واتحاد قبائل العرب بدارفور في 1987م وأسبابه لا تختلف عن الأهداف المذكورة وانتهى بمؤتمر التعايش السلمي بين العرب والفور في عام 1989 بمدينة الفاشر، ثم الصراع بين التعايشة والقمر في عام 1991 والزغاوة والمعاليا في الضعين، المساليت وبعض القبائل العربية عام 1996م، والزغاوة الرزيقات في عام 1997، يبرز في هذا السياق، تأثير عام لا لطبيعة وقسوتها، خاصة الجفاف الذي ضرب الإقليم في منتصف الثمانينيات من القرن الماضي،

وما خلفه من حركة نزوح للقبائل الرعوية إلى مناطق القبائل التي تعتمد في معيشتها على الزراعة، وما رافق ذلك من احتكاكات واشتباكات ونزاع مسلح مركز بصفة أساسية حول التزاحم على سبل كسب العيش والرزق⁽³⁰⁾.

في عام 1994 تم تقسيم منطقة دارفور إلى ثلاث ولايات وفي غرب دارفور، تم تخصيص أراضي جديدة للمجموعات العربية في مناطق المساليت قد أشعل صدامات بين المساليت من جانب والقبائل العربية والحكومة من جانب آخر. استمر الصراع الناشيء عن ما سبق حتي عام 2000، وحصد الصراع حوالي 3 آلاف نفس وتم حرق أكثر من 400 قرية وهجر 100 ألف آخرين حدث ان بعث الصراع في مناطق الفور والزغاوة والمساليت منعام 2000 ضد القبائل العربية الرعوية إلى أن اتسع النزاع بصورة أكبر في شكل حركات مسلحة مع هذه القبائل التي تشكل أكبر واقدم القبائل في إقليم دارفور مع الحكومة المركزية⁽²⁸⁾. إلى أن أشدت الصراع من عام 2003 إلى 2020 م. بسبب القصور في التخطيط التنموي وغيرها من مشكلات متشابكة ومعقدة أدت إلى هذه الحروب والصراعات نتائج أثرت على التنمية الاقتصادية وأنعكست على عدم استقرار الإقليم بنتيجة لظهور :

1/ ظاهرة النزوح واللجوء والهجرة: أسهمت جميعاً في عدم الاستقرار الاقتصادي بالإقليم فأثر على حرفة الزراعة والأنشطة الاقتصادية الأخرى .

هنالك حوالي 2.5 مليون من المشردين داخليا في دارفور، إضافة إلى 230 ألفاً من اللاجئين من دارفور عبر الحدود في تشاد، وفي نهاية سنة 2007 ما يقدر بـ 81 تجمعاً للمشردين داخليا في دارفور، 21 منها مخيمات منظمة، لا يعيش إلا نحو ثلث من المشردين داخليا فقط في مخيمات ضخمة وبارزة تمام البروز للعيان، فيما يعيش البعض الآخر في مخيمات وتجمعات أصغر حجماً بالاشتراك مع قرية مجاورة لها في الأرض والموارد، ويعيش عدد كبير منهم في البلدات والقرى مع السكان المحليين. وعلى ذات المنوال يعيش اللاجئون المقيمون عبر الحدود في تشاد، عدد كبير منهم في 12 مخيماً منظماً، بينما استقر آخرون في القرى قرب الحدود أو حولها⁽³¹⁾.

تفتت الجماعات المسلحة إلى وحدات أصغر فأصغر منها من يفاوض ومنها من لا يفاوض في مفاوضات السلام مما أدى إلى إستمرار الهجمات وزادت الصراعات القبلية في العنف والتشريد وتفشيت الجريمة بصورة أكبر وتشرد

السكان منهم داخلياً ومنهم لاجئين ، منهم في مخيمات تحت سيطرة الحكومة ومنهم تحت سيطرة الحركات المسلحة ، وتعزز سبيل وصول السكان إلى أراضيهم الزراعية أو أي مشروع تنموي آخربسببالصراعات مما لحق الضرر المستمر بمشاريع التنمية الاقتصادية في إقليم دارفور.

يتضح من (19) الهجرة الخارج من إقليم دارفور، إلى خارج حدود السودان في كل من ولاية غرب دافور وجنوب دارفور وشمال دارفور تشكل نسبة 38 % و 34 % 28 % من جملة المهاجرين على التوالي على حسب تعداد 2008 وأن الهجرة الخارجية من الإقليم في زيادة مستمرة فكانت حجمها عام 1973 (158185 نسمة) 1983 (227338 نسمة) وفي عام 1993 (624670 نسمة) إلى ان وصلت أعلى حجم عام 2008 (696181 نسمة) ⁽³²⁾؛ نسبة لمشكلات الجفاف والصراعات القبلية والجرائم وتدني الخدمات و قلة فرص العمل وهذه تمثل هجرة الشباب القادرين على العمل وله أثره في مشاكل التنمية الاقتصادية بالمنطقة وعدم الاستقرار في الإقليم .

جدول (19) الهجرة الخارجية بولايات دارفور

اسم الولاية	الهجرة الخارجية	النسبة %
شمال دارفور	195731	28
غرب دارفور	264332	38
جنوب دارفور	236118	34
الجملة	696181	100

المصدر : عمل الباحث اعتماداً على بيانات تعداد 2008.

كما يشير الجدول (20) هجر سكان إقليم دارفور إلى ولايات السودان المختلفة حيث تشكل العاصمة القومية أعلى نسبة بلغت 46% من جملة المهاجرين ؛ لوفرة فرص العمل والخدمات فيها ، ثم تليها الولايات الوسطى بنسبة 29 % ثم الولايات الشرقية بنسبة 14% وهذه الولايات يتوافر فيها الأمن وفيها فرص العمل وبها الأراضي الواسعة الصالحة للزراعة ثم تليها الولايات الأخرى ذات النسب المتدنية بإعتبارها بعيدة عن موطنهم الأصلي وهي طاردة لسكانها الأصليين والتنمية فيها متدنية مثل الولايات الشمالية وأعلى النيل والإستوائية والأخيرتين تعتبر الآن مناطق هجرة خارجية، أما ولاية كردفان

الكبرى تبلغ النسبة 6% وبحر الغزال 3% وهذا مرده إلى قرب المكان روبما فيها المتضررين بالحرب (نازحين) وهذه هجرات سكانية جميعها تؤثر في مشاريع التنمية الاقتصادية في إقليم دارفور خاصة الزراعة.

لذلك يتميز عدد السكان الزراعيين في إقليم دارفور بعدم الاستقرار نظراً لاستمرار الهجرة من الريف إلى المدن، إلى جانب تنامي حاجة القطاعات الاقتصادية الأخرى للصناعية والخدمات للأيدي العاملة التي يتم الحصول على جزء منها من الريف الذي تتراجع فيه الحاجة إلى الأيدي العاملة بسبب الصراعات التي أدت إلى الهجرة. والتزوج وتعتبر هذه الهجرة أحد المعوقات الرئيسية التي تحد من تطوير وتنمية القطاع الزراعي، إلى جانب مساهمتها في الضغط على سوق العمل وزيادة معدلات البطالة، وزيادة عدد العمالة الهامشية غير المنتجة. تتفاوت نسبة العاملين في القطاع الزراعي إلى عدد العاملين في القطاعات الاقتصادية الأخرى وتدني قيمة الناتج الزراعي نظراً لضعف استخدام التقنية الحديثة في النشاط الزراعي من مكننة وبذور محسنة وري وتسويق، هذا إلى جانب انخفاض كفاءة العاملين في هذا النشاط.

جدول (20) الهجرة الداخلية لسكان إقليم دارفور إلى ولايات

السودان الأخرى

الولاية المستقبلية لسكان دارفور	حجم المهاجرين إليها من دارفور	النسبة %
الولايات الشمالية	3749	0.7
الولايات الشرفية	77750	14
ولاية الخرطوم	262876	46
الولايات الوسطى	157322	29
كردفان الكبرى	35391	6
أعالي النيل	5694	1
بحر الغزال	19722	3
الاستوائية	890	0.3
جملة المهاجرين منها إلى ولايات السودان	563894	100

المصدر : عمل الباحث اعتماداً على بيانات تعداد 2008.

3/الحيازات الزراعية :

يحترف معظم أهل دارفور الزراعة والرعي كحرفتين أساسيتين ويتحرك معظم المواطنين بحيواناتهم في أراضي واسعة تتراوح من "السافانا" الغنية بالأشجار والأعشاب، والصحراء الجذباء ولكن منذ الثمانينات إتسعت مساحة الأراضي الزراعية الواردة أعلاه ، كان من أسبابها زيادة حجم السكان أدى إلى تفتت ملكية الحاكورة على الوراثة وبالتالي أدى إلى التوسع على حساب الرعي دون تخطيط من الجهات المسؤله مما خلق مشكلة في ضيق مرعى الثروة الحيوانية نسبة إلى النمو المتزايد للثروة الحيوانية مما أدى إلى الصراعات القبلية بسبب تعدي الرعاة على المحاصيل الزراعية وهذا التعدي على المحاصيل الزراعية قلل من المساحة المحصودة بسبب التوسع الزراعي وضيق المساحات البور التي كانت تشكل مرعى أساسي للمواشي كما ذكر سابقاً ولكن أيضاً بقايا المحاصيل الزراعية مشاع في إقليم دارفور مما أدى إلى تعدي الرعاة أيضاً على المحاصيل الزراعية المتأخرت النضج بسبب الشيوع نسبة إلى :

1. الكثير من المزارعين لا يزرعون في المواعيد المحددة مما يآخر نضج الزرع عن بعضه البعض ولذلك تتعدى الثروة الحيوانية على كثير من المحاصيل الزراعية التي تنضج مؤخراً ومما جعله عرضة للتلصص ؛ لأن الرعاة لا يعرفون حدود المحصول من غير المحصول، أدى إلى النقص في الأراضي المحصودة وبالتالي تدني الإنتاج.
2. عدم إعتناء دورة زراعية في المناطق غزيرة الأمطار أدى إلى فوضى في المساحات الزراعية وعدم إنتظام المساحات المزروعة جعل الرعاة يتعدون على المحاصيل الزراعية .
3. التمدد الأفقي للزراعة واستخدام المزارعون العماليات الزراعية بالأساليب التقليدية بسبب قلة وإرتفاع أسعار المدخلات الزراعية أدى إلى تأخر عملية الحصاد وتلف الزرع وهذا قلل من الانتاج والإنتاجية .
4. قلة الأبحاث التطبيقية المتعلقة بحل مشكلات التنمية الزراعية السريعة النضج حتى لا تتعرض للتلف بأي سبب من الأسباب أدى إلى تدهور الإنتاج والإنتاجية بالمشاريع الزراعية.

كما أن صغر مساحة الحيازة بالنسبة للإسرة الواحدة بسبب نظام الإرث والبيع ونسبة للزيادة السكانية، أدى أيضاً إلى تشتت الأسر في عدة مواقع أدى إلى بعد المزرعة من السكن؛ أثر سلباً على الإنتاجية وزيادة تكلفة الإنتاج وقللة العائد منها مما قلل إرتباط الأسرة بالأرض لبذل مزيد من الجهد لرفع الإنتاجية .

جميع هذه المشكلات تعكس عدم وجود استراتيجيات واضحة لإستغلال المساحات المتوفرة للأغراض الزراعية والقصور الإداري في التخطيط الزراعي الواضح. وعدم وضع خطط تراعي فيها معدل نمو الثروة الحيوانية في المستقبل وضع عرض لمسارات الرحل على حسب نمو الثروة الحيوانية وفتح أكبر عدد من المسارات والمراحيل لتسهيل حركة الرعاة من الجنوب إلى الشمال أو من الشرق إلى الغرب لتفادي وقوع الاحتكاكات بين المزارعين والرعاة. بحيث يؤمن إستقرار دارفور بصفة خاصة والسودان بصفة عامة.

4/موارد المياه :

في جانب الأوضاع المائية، فما زالت دار فور الكبرى تعاني من عجز مائي يتوقع أن يتعاظم في المستقبل في ضوء تزايد عدد السكان وارتفاع قيمة الفجوة الغذائية، والاستخدام الجائر للموارد المائية، علاوة على ضعف وسائل الري نظراً لاستخدام طرق الري التقليدية، وربما يؤدي إلى استنزاف العناصر الغذائية في التربة وانخفاض العائد من المياه وتدني إنتاجية الأرض. غير أن شح هطول الأمطار وتباين معدلاتها بين الأقاليم في دارفور أحدث خللاً فيالتوازن الطبيعي البيئي وشكل أحد أهم المعوقات أمام التنمية الزراعية.

هنالك عدد من الأودية يمكن أن تسهم في حل مشكلة العطش عبر مشاريع حصاد المياه(السدود) مثل ودواي أزوم ونيالا وكاجا وإبرة كتم وكايا والكوع كما توجد المياه الجوفية المنتشرة تحت سطح الأرض كحوض البقارة والحوض النوبي وحوض أم كدادة وحوض ساق النعام، على الرغم من أن الحكومات المتعاقبة سعت لحفر الآبار الإرتوازية والدوانكي وبعض الخزانات والسدود في إنحاء الإقليم لكن مازالت الإقليم يعتمد على مياه الأمطار كمورد رئيسي لمياه الشرب والزراعة في الإقليم وكذلك الرعاة يعتمدون على الاودية والمستنقعات السطحية والضحلة والبرك والآبار الضحلة وبحر العرب⁽³³⁾.

تعتبر المياه الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها مجمل النمو الاجتماعي والاقتصادي والعمراني، وهي العامل الحاسم في تحقيق الأمن الغذائي

فلا بد من تركيز الجهود على تنمية المتاح من الموارد المائية عن طريق إجراء دراسة علمية لزيادة كميات المياه بتقنيات حصاد مياه الأمطار واستخدامات الاستشعار لحصاد المياه من سدود تخزينية وتروس وخنادق وغيرها، ومن ثم التخطيط لاستغلال كميات أكبر من المياه الجوفية، وكذلك لابد من وضع صياغة اتفاقيات تؤسس لاتفاقيات معدول الجوار، ووضع الدراسات المفصلة للأحواض الجوفية المشتركة.

في حال استمرار الوضع على ما هو عليه، أي تزايد- عدد السكان بنسبة 2.4 في المائة سنوياً، وازدياد الفجوة الغذائية تكون مشكلة عطش مستمر وفي ازدياد، وواقع الحال يشير إلى أن الموارد المائية المتاحة لن تستطيع تلبية الاحتياجات الغذائية، في ضوء التغيرات البيئية والمناخية التي يشهدها العالم وتأثيراتها على معدلات الأمطار.

في ولاية دارفور 2.5% فقط من السكان يتحصلون على مياه الشرب من شبكة داخلية، وأن الأبار هي الغالب للحصول على المياه أن مشكلة المياه الريفية وتلوثها في السودان ترتبط بسوء الإدارة وعدم تطور مصادر المياه، وبعد مسلامة التخطيط وعدم وضع السياسات الواقعية للمياه الريفية ومما يؤثر في كمية الماء الموجود⁽³⁴⁾.

فالتقص الحاد لمياه الشرب يمثل 50% في اليوم مما جعل الرعاية يهاجرون بحيواناتهم خارج حدود الإقليم لسده، مما جعل منطقة شعبية والمم وريفي نيالا ومنطقة كامل بجنوب دارفور منطقة نزاع مستمر بين الرعاة والمزارعين، والنزاع بين كبكابية وجبال الميذوب ووادي هور بجنوب دارفور، أما غرب دارفور تكثرت النزاع في مناطق جبال غرب زالنجي وهبيلا ووادي صالح كما حدث في شرق دارفور في مناطق عديلة والضعين عام 2002م وهذا التنافس الصراع في عدم توافر المياه في المسارات للرحل في الدوانكي والحفائر والسدود كما أن النقص في استغلال المياه يرجع أيضاً لتقلبات المناخ بوجه عام⁽³⁵⁾.

فالماء أساس الحياة فهي العامل الحاسم في استقرار السكان وتطور برامج التنمية بكافة أنماطها، فدارفور غنية بمواردها الطبيعية كما أنها توجد فيها عدد مقدر من مصادر المياه تحتاج إلى لدراسات علمية عميقة تخطط لحل مشكلة المياه بالإقليم .

5/ مشكلة التقنية:

يتضح تدهور وتذبذب الإنتاج والإنتاجية في محاصيل الحبوب والزيوت أعلاه على الرغم من التوسع الأفقي في المساحة المزروعة وتناقص في المساحة المحسودة من جملة الاراضي المزروعة كما تناقص الحبوب إنتاجاً وإنتاجية وهذا يوضح القصور في التوسع الرأسي من أجهزة ومعدات وسماد ومبيدات، تعتمد الزراعة على الطرق التقليدية من أجهزة ومعدات وتقميات حصاد مياه تقليدية وغيرها.

6/ المراعي:

تراجعت مساحة المراعي نظراً لانخفاض معدلات هطول الأمطار في معظم إقليم دارفور التي تمتلك موارد رعوية حيث تقع غالبية هذه الموارد في المناطق الجافة وشبه الجافة. كما يعود هذا التراجع إلى عدم توفير الرعاية والاهتمام اللازمين لتطوير أداء هذه المناطق واستمرار الممارسات الزراعية غير المناسبة، والرعي الجائر والمبكر نظراً لعدم تنظيم استغلالها وفق أسس علمية وتنظيمية. وقد نجم عن ذلك انخفاض الكثافة الرعوية وتراجع معدلات منها وتطور معدل النمو في الثروة الحيوانية لا يقابله تطور في المراعي كما أن تطور حجم السكان وتفتت الاستفادة الملكية للوراثة كما أسلفنا وأيضاً عودة الكثير من الأهالي من المدن لزراعة لأراضيهم أدى إلى قلة الأراضي البور والنوسع الأفقي للمساحات الزراعية التي تزداد بألاف الأفدنة دون وفرة في الإنتاج والإنتاجية (أنظر جداول الإنتاج الزراعي أعلاه) وهذا يوضح غياب الخطط الاقتصادية مما أسهم في الصراع بين الرعاة والمزارعين وظهور النهب المسلح لسرقات لثروة الحيوانية مما أشعل نار الفتنة بين القبائل ،

فمعرفة تزايد الحمولة الحيوانية الراهنة للمراعي الطبيعية في الإقليم عن طريق معرفة حساب طاقتها الاستيعابية الحالية. يحل الكثير من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية ، فلابد من الإهتمام بتطبيق مجالات تطوير المراعي الطبيعية في الإقليم في الحماية الطبيعية والتقوية الاصطناعية للنباتات الرعوية من خلال تنفيذ مشروعات إعادة الغطاء النباتي، وتطبيق دورات رعوية ووزراعية تقوم على مبدأ الحماية الدورية، وكذلك دعم التكامل النباتي - الحيواني، وتوعية مربى المواشي وإرشادهم وتنظيمهم وإشراكهم في وضع وتنفيذ بعض البرامج، وإصدار التشريعات المناسبة وتطبيقه الحماية المراعي من الاعتداءات والتجاوزات.

بصفة عامة مشكلات التنمية الاقتصادية تؤدي إلى تواصل الضرر المستمر للإنتاج بشتى أنواعه وتؤدي إلى إنعدام فرص العمل ثم الفقر الذي يؤدي إلى زيادة الجرائم بين الشباب ، يظهر الاجرام في الأحوال الاقتصادية السيئة التي تؤدي إلى قلة فرص العمل وضعف العائد غير المجز منها وهذا يؤدي إلى الجنوح خاصة ظهور النهب المسلح وجرائم المال والاغتصاب والقتل، كما أن الاضطراب السياسي وعدم الاستقرار في إقليم دارفور، أدى إلى الفقر بسبب تدهور الأنشطة الاقتصادية و أن الفقر أحد أسباب الفوضى والاضطراب في الإقليم ، ومعظم المشاكل السياسية تعود إلى الفقر والعوز والحرمان ، وأن غنى الشعب أحد أهم الأسباب لاستتباب الأمن ، لأن الأمن من مصلحته ، ومصلحه ماله فيحافظ عليه ، ناهيك أن المجتمع الفقير محروم تنقص فيه نسبة المتعلمين ، وتزداد فيه نسبة الأمية ، ولا سيما إذا رأى الفقير المعدوم أن الأغنياء يتمتعون بغناهم المفرط وهو يتضرر جوعاً ، فلا يستبعد منه أن يبذل كل جهده للفوضى والاضطراب حتى يكون الجميع سواء لذلك تكثر الجرائم في إقليم دارفور خاصة النهب المسلح ، أن ظرف تدهور الاقتصاد في الإقليم أدى ظاهرة البطالة واستخدام عمالة الأطفال ومايشيع بين الناس أن الجوع يدفع صاحبه إلى السرقة وهذه جميعها أسباب مباشرة في تكوين السلوك الإجرامي الذي بدور نتاجه عن فشل الخطط السياسية في نجاح التخطيط الاقتصادي بالإقليم .

الرؤية المستقبلية لتطوير التنمية الاقتصادية ودورها في استقرار إقليم دارفور:

الاختناقات التنموية الناجمة عن عدد من العوامل أدى إلى تحجيم قدرة الدولة على إحداث الاختراق التنموي المطلوب، والذي كان يمكن أن يؤدي إلى تخفيف التوترات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن المأزق التنموي والصراع على الموارد، واحتوائها في إقليم دارفور ، فالسكان يكافحون للحصول على ما يكفي من الغذاء، فيما يفتقر ملايين إلى إمكان الحصول على مياه صالحة للشرب.

السياسات الداعمة للتنمية الاقتصادية والاستقرار في إقليم دارفور:

تشتمل على الآتي:

- تشجيع الاستثمار في الزراعة والتعدين والصناعة.
- استقرار سعر صرف العملة الاجنبية وايجاد مصادر للتمويل .

- توجيه الاستثمارات للمشاريع المتاحة التي أن توفر عملة صعبة وفرص عمل للعطالة.
- تشجيع سياسة التوطين الصناعي للموارد الزراعية والتعدينية والاهتداء بتجارب الدول الأخرى المنتجة لنفس السلع الزراعية والحيوانية والغابية والتعدينية.
- التعاون مع الاتحاد الأفريقي لانهاء مشروع تكثيف الانتاج الأفريقي للسلع الزراعية والحيوانية والغابية والتعدينية.
- فمن الضروري السعي باستمرار للرفع من الإنتاجية من خلال إستعمال أساليب علمية جديدة تمكن الإستغلال الأمثل للأرض والمياه.
- أن الربحية الزائدة تشجع المزارعين لإتباع وسائل إنتاج محسنة تساعد على زيادة الإنتاجية .
- اتباع وسائل وطرق الإنتاج الحديثة سيؤدي إلى رفع الإنتاجية ومن ثم الإنتاج الكلي وتحقيق فوائض يمكن تصديرها للخارج .
- الاهتمام بالتشبيك المجتمعي لكافة إقليم دارفور من القاعدة للقمة عبر الجمعيات المحلية الشبابية بدعم حكومي وأشراك هؤلاء الشباب سواء في أندية رياضية أو وحدات دفاع مدني لنشر الوعي في الإقليم عبر التبادل الثقافي لجميع القبائل ، تكون للشباب منافذ بديلة لطاقتهم متمكنهم من خلالها اكتساب شعور الاندماج في المجتمع الدارفوري كافة.
- التقدم التكنولوجي ورفع كفاءة شرايين النقل وغير ذلك يساعد على التنمية السلمية للموارد الاقتصادية ويعاني إقليم دارفور من أزمات إقتصادية أثرت على الإنسان المنطقة لم يستغل موارده الكثيرة المتاحة بسبب انعدام التقنية مما أسهمت في فقر السكان وزيادة معدلات البطالة والهجرة.
- وضع خطة استراتيجية لبرامج تنمية لتشجيع الاستقرار والإستثمار مثل إقامة مشروعات الخدمات الضرورية و تنمية البنيات التحتية بكافة مناطق دارفور بسبب وجود مساحات شاسعة لم تستغل تنتظر الاستغلال للتنمية الزراعية ونلاحظ مدى اتساع الفجوة الغذائية

وانخفاض مستوى المعيشة، لا يوجد استغلال منظم للموارد بسبب سوء التخطيط فإن رخاء أيمنطقة يعتمد على تبادل تجاري متطور مع باقي أقاليم الدولة وأقاليم الدول المجاورة والعالم وهذا يساعد في استكمال إحتياجاتها من خدمات أو بعض المواد الخام لصناعاتها لتطوير الصناعة وتدريب الايدي العاملة .

التطوير في مجال الاستثمار التالية :

تكمّن أزمة الاقتصاد السوداني في عدم الاستفادة من الطاقة البشرية وضعف توجيهها وعدم قدرتها على مواكبة المستجدات العالمية والتقنيات الحديثة، لذلك نجد أن الانتاجية بالنسبة للزراعة أو الثروة الحيوانية من خفضة، بجانب ضعف الاستثمار الزراعي بنسبة لا توجد مشكلة في قانون الاستثمار بل في التنفيذ للمشاريع. فانخفاض معدلات الاستثمار وهجرة رأسال مال الداخلي وهو ما عبر عنه الركود والتراجع في استقطاب الاستثمار الأجنبي للبلاد ، فلا بد من فتح فرص الإستثمار الوطني والأجنبي مما سبق ذكره من توافر في موارد اقتصادية من زراعة وثروة حيوانية يمكن أن يسهم إقليم دارفور في فرص متاحة للإستثمار في مجالات الموضحة في الجدول (21) أدناه لدول الكوميسا وإقليم دار فورلهمزيا من النقل عبر خط سكة حديد الذي يربطها بالعاصمة وميناء بورتسودان.

من الجدول (21) بتضح استيرادسلع مصنعة من الانتاج الزراعي ، منها استراد الزيوت وتعتبر صناعة الزيوت ذات اهمية استراتيجية تكمن في انها صناعة تحويلية تعتمد على المنتجات الزراعية المحلية التي تتوفر لها جميع مقومات النجاح في إقليم دارفورويحول على صناعة الزيوت الكثير في المساهمة في سد الفجوة في دول الكوميسا و العالم العربي ودول الجوار هذا بجانب ما توفره هذه الصناعة من اعلاف للثروة الحيوانية الضخمة والتي تقدر فيدارفور بحوالى أكثر من 28 مليون راس من الابقار والضان والماعز والابل كما ذكر سابقاً اضافة الى تربية الدواجن وبدورها يمكن تطوير صناعة الالبان واللحوم .

جدول (21) قيمة استيراد دول الكوميسا من السلع مختلفة من داخل وخارج دول الكوميسا لعام 2015

السلعة	القيمة بالآلاف دولار
لحوم ابقار مجمدة	1,055,062
الالبان ومنتجاتها	1,354,315
قمح	3,523,159
سكر القصب او البنجر	1,508,073
زيت عباد الشمس وبذرة القطن	230,541
زيت فول الصويا	569,603
الادوية البشرية والبيطرية	5,864,226
الحديد والفولاذ	5,906,397
القطن والمنتجات القطنية والغزل	1,248,086
الجلود الخام	56,450

بيانات مركز التجارة العالمي (مركز تابع لمنظمة التجارة العالمية) للعام 2015م⁽³⁶⁾ كما يتضح من الجدول (22) الميزة التنافسية للسودان لأربعة عشر سلعة زراعية وحيوانية وتعدينية في أسواق دول الكوميسا وهناك نقاط قوة في إقليم دارفور تغطي خارطة الإنتاج في معظم إقليم دارفور، خاصة الحديد كما أن هنالك فرص لتغطية الاستهلاك المحلي: استورد السودان خلال العام 2015م حديد وصلب بقيمة 803.27 مليون دولار ومصنوعات معادن بقيمة 127.74 مليون دولار في العام 2015م أما فرص الصادرات: إن دول الكوميسا تستورد منتجات حديد ونحاس وفولاذ بقيمة 5 مليار دولار ودول غرب إفريقيا تستورد بحوالي 2 مليار دولار في العام. على حسب تقرير «بنك السودان التقرير الإحصائي السنوي 2015، وكذلك ويمكن فرص التصنيع:

- صناعة المنتجات المعدنية.
- صناعة الصهاريج والخزانات وأوعية المعادن.
- تشكيل المعادن بالطرق والكبس والسبك والدلفنة.

- صناعة معدات وأدوات القطع المعدنية
- صناعة المعدات والاجهزة الميكانيكية العامة.
- صناعة مولدات البخار

كما أن هنالك فرصة للاستثمار الزراعي ، فالمساحات الاراضى الشاسعة الخصبة التي تصلح لزراعة الحبوب ، فلابد من وضع خطة لزراعة الحبوب الزيتية بكافة أنواعها وتوفير مدخلات الانتاج الزراعى من تقاوي وسماد وآليات وتوفير التمويل للقطاع الزراعى والصناعى وتوطين الصناعات الهندسية بتوفير الآليات الزراعية كالحزمات للمسمم والقلاعات للقول وهذن فرص توفر عملة تسهم في تنمية لإقليم دارفور وإستقرار السكان .

جدول (22) السلع السودانية التي تمتلك ميزة تنافسية في أسواق

دول الكوميسا

1	لحوم ابقار مجمدة
2	الألبان ومشتقاتها
3	سكر القصب او البنجر
4	زيت عباد الشمس وبذرة القطن
5	زيت فول الصويا
6	الادوية البشرية والبيطرية
7	السسم
8	القطن والمنتجات القطنية والغزول
9	النحاس
10	الذرة
11	الاسمنت
12	السيراميك
13	الرخام والحجر الجيري
14	الحديد

بيانات مركز التجارة العالمي (مركز تابع لمنظمة التجارة العالمية) للعام 2015م

يشير الجدول (23)(24) والجدول (25) و(26) إلى إستيراد دول الكومبسا والدول العربية للحوم والألبان الماشية الحية والجلود بألاف الدولارات ، هذه فرصة متاحة يمكن أن يسهم إقليم دارفور في الإستثمار في مجال الثروة الحيوانية، يتيح فرص تخطيط للإستثمار في مزارع للثروة الحيوانية لإنتاج اللحوم وكذلك يتيح فرص للإستثمار لمصانع اللحوم في مدنها وكذلك لإستثمار في مجال التبريد وهناك ميزة بوجود مطارات دولية في كل من نيالا والفاشر والجنية. هناك مشاكل ومعوقات تقليدية لأساليب الإنتاج وسوء الإيواء وضعف إدارة ورعاية القطيع وضعف الإنتاج والإنتاجية لعدم العناية الكافية بتحسين التراكيب الوراثية لحيوانات اللبن واللحم وغياب الآلية المناسبة للاستفادة من الألبان المنتجة في القطاع الرعوي التقليدي وخاصة في موسم الأمطار وإدخال هذا الإنتاج في دورة الاقتصاد الوطني .

ضعف فرص التمويل المصرفي لقطاع الثروة الحيوانية عموماً ونشاط الألبان خصوصاً وعدم ملائمة شروط التمويل لطبيعة نشاط هذا القطاع ذو النفس الطويل وغياب السياسات التسويقية المشجعة للمنتج والمستهلك. هناك بعض المطلوبات العامة لتطوير هذا القطاع منها:

- السلالات
- تغذية الحيوان
- صحة الحيوان
- الإنتاج الريفي
- البحوث والارشاد
- التصنيع والتسويق
- التمويل
- ربط الإقليم بالسكة حديد بكافة مناطق تجميع الألبان.
- مبرادات صهارج ضخمة للألبان.
- تحديد مراكز لتجميع الألبان.

وجميع الثروة الحيوانية يمكن الاستفادة من جلودها في التصنيع للانتاج الوطنى والصادر. يؤدي إلى توفر فرص عمل في كل مراحل سلسلة التصنيع. وتحقيق عائدات من النقد الاجنبى خاصة وأنها صناعة ذات قيمة مضافة مرتفعة.

جدول (24) استيراد بعض الدول العربية من اللحوم الحمراء خلال العام 2015م

الدولة	القيمة بالآلاف دولار
الأردن	452,780
الإمارات	1,548,239
البحرين	241,016
الجزائر	247,890
السعودية	2,799,728
عمان	327,457
قطر	462,730
الكويت	556,493
لبنان	150,821
مصر	1,325,088

المصدر: بيانات مركز التجارة العالمي (مركز تابع لمنظمة التجارة العالمية) للعام 2015م

الجدول (25) قيمة استيراد بعض الدول العربية من الالبان ومشتقاتها للعام 2015م

الدولة	القيمة بالآلاف دولار
الجزائر	973,609
العراق	411,241
الأردن	287,852
لبنان	218,628
المغرب	162,581
دول الخليج العربي	4,943,872

المصدر: بيانات مركز التجارة العالمي (مركز تابع لمنظمة التجارة العالمية) للعام 2015م

جدول (26) استيراد بعض الدول العربية من الماشية الحية خلال العام 2015م

الدولة	القيمة بالآلاف دولار
الأردن	211,783
الإمارات	189,225
البحرين	63,082
الجزائر	59,081
السعودية	1,098,329
عمان	178,388
قطر	181,671
الكويت	163,661
لبنان	304,517
مصر	137,786

المصدر: بيانات مركز التجارة العالمي (مركز تابع لمنظمة التجارة العالمية) للعام 2015م

الجدول (27) يبين قيمة استيراد دول غرب إفريقيا من السلع المختلفة بآلاف الدولارات وإقليم دارفور يشكل حلقت وصل يربط السودان بدول غرب أفريقيا، فلا بد من العمل على تغيير المعطيات القائمة، لأنها لا تؤتي الكثير ولا تؤثر على المستوى العام للمعيشة، وفلابد من اتباع سياسات تهدف الى محاربة الفقر واتباع سياسات تتضمن حوافز للانتاج. وتوجيه السياسات نحو تنمية الموارد والاستفادة من الإمكانيات المحلية والتصدير للخارج لإقليم دارفور له موارد طبيعية من غابات وحشائش طبية وعطرية وأراضي زراعية صالحة للإنتاج وموارد مائية وثروة حيوانية ومعادن ويمكن أن يسهم إقليم دارفور

إلى ماتحتاجة دول غرب أفريقيا ، وهذا يوفر فرص عمل للشباب ويدر عملة صعبة للبلاد ويسهم في تنمية الإقليم واستقراره.

جدول (27) قيمة استيراد دول غرب افريقيا من السلع المختلفة في العام 2015

السلعة	القيمة بالآلف دولار
اسماك مجمدة كاملة او مبردة او مدخنة	1,021,751
سكر (قصب وبنجر)	930,944
مولاص	821
المواسير ومواد السباكة البلاستيكية	263,689
الادوية البشرية والبيطرية	2,644,561
الحديد ومنتجات الحديد	1,812,232
القطن والمنتجات القطنية والغزول	1,489,033
الورق والمنتجات الورقية	1,023,861
الأحذية ومكوناتها	966,615

المصدر: بيانات مركز التجارة العالمي(مركز تابع لمنظمة التجارة العالمية) للعام 2015م

جدول (28) يوضح قيمة استيراد دول اسيا من السلع المختلفة للفواكهة بآلاف الدولارات ، تتميز دارفور الكبرى بوجود أقاليم مناخية زراعية متنوعة وقد أسهم هذا كفايتنوع بيولوجي في البيئة بشقيها النباتي والحيواني، وتمتاز منطقة جبل مرة بمناخ متنوع ومن ضمنه مناخ البحر الأبيض المتوسط وتتميز دارفور الكبرى بميزة إنتاجية للفواكهة منذ القدم كما ذكر أعلاه ومن الجدول (28) يمكن أن توفر دارفور الكبرى فرص للإستثمار في مجال البساتين وتصدر لدول اسيا.

قيمة استيراد دول اسيا من السلع المختلفة في العام 2015

السلعة	القيمة بالآلاف دولار
الحمضيات الطازجة والمجففة	3,100,477
الموز الطازج او المجفف	2,772,841
العنب طازج او مجفف	2,631,372
التمر والتين والأناناس والمانجو والجوافة	1,967,951
فاكهة مجففة	491,560
البطيخ	335,810

المصدر: بيانات مركز التجارة العالمي لعام 2015م

من اكبر علل الاقتصاد السودان عدم التخطيط، وعدم التنسيق في السياسات مع الجهات المختصة، والحاجة ماسة في الوقت الراهن الى صيغة متكاملة تضمن زيادة الانتاجية وتكفل سعر مجزي للمنتج . ويجب تحويل الاقتصاد السوداني من مستهلك الى اقتصاد منتج، وتوفير الظروف المناسبة لتسويق المنتجات الزراعية والحيوانية بما يجلب العملة الصعبة.

يمكن عبر الصناعة الإستفادة من المواد الخام المنتجة محلياً من موارد زراعية ومعدنية وخلافها والتي يمكن إستغلالها بصورة تعظم من قيمتها المضافة من خلال العمليات التصنيعية بتحويلها إلى مواد تحقق إشباع أكبر لدى المستهلك مما يوفر مبالغ ضخمة كانت تذهب نحو إستيراد هذه السلع من الخارج، وكذلك لدى الصناعة قدرات كامنة إذا تم الإستفادة منها يمكن أن تحقق عائدات معتبرة في سلع الصادر ويمكن أن توفر كميات من العملات الأجنبية من خلال التركيز على تصنيع السلع التي نتمتع بها بمميزات نسبية عالية والتي لها المقدرة على المنافسة في الأسواق العالمية. إن الأمكانيات البشرية والمادية المتوفرة للصناعة

المحلية بمقدرة هذا القطاع على أن يحمل على عاتقه عبء النهضة الاقتصادية والتنمية بالبلاد⁽³⁷⁾.

الزراعة لتكون حجر الزاوية في استراتيجيتها للنمو والأمن الغذائي والحد من الفقر وخلق فرص العمل فهي من أكبر التحديات الإنمائية في السنوات القادمة بسبب زيادة أسعار الغذاء والأهداف العالية للحد من الجوع والتناقص في العمالة، يتميز إقليم دارفور بميزة تجعله يساهم في الإستثمار في مجال الصناعات التحويلية فيمايلي:

وفرة الموارد الضخمة بالقطاع الزراعي بشقية النباتي والحيواني بالإضافة الى الموارد المعدنية والتي تمثل قاعدة هامة للصناعة التحويلية. وفرة الايدي العاملة المميزة بمختلف تخصصاتها خاصة بعد الثورة التعليمية التي شهدتها السودان مؤخراً. وتتميز العمالة بالسودان بتكلفتها المناسبة.

تمتعت بموقع جغرافي إستراتيجي مميز يمكنه الدخول في العديد من الاسواق الاقليمية والدولية.

توفر انواع عديدة من الأخشاب التي تصلح لكافة الاستخدامات، وقد أدى التوسع الكبير في مجال المعمار والتشييد بصفة خاصة الى زيادة الطلب على منتجات الاخشاب خاصة في مجال الموبيليا المصنعة من أخشاب محلية، وذلك لحسن مظهرها ومتانتها ومقاومتها للآفات المختلفة، ويضم هذا القطاع صناعة نشر الأخشاب، صناعة الاوعية والسلال، صناعة الفلين، الاثاث⁽³⁸⁾.

ضمان الاستثمار

1. يتمتع السودان بعضوية المنظمة العربية لضمان الاستثمار التي تقوم بضمان القروض من مؤسسات التمويل الخارجية مما يعتبر سنداً للعملية الاستثمارية.
2. يتمتع السودان بعضوية المعاهد الدولية لحل نزاعات الاستثمار .
3. انضمام السودان للميثاق العالمي لحل نزاعات الاستثمار بين الدول والافراد

الميزات العامة للإستثمار بلولاية دارفور الكبرى:

أولاً : ولاية شمال دارفور :

الميزات العامة للإستثمار بالولاية :

موقع الولاية يوفر ميزة تجارة الحدود للمنتجات الصناعية مع دول الجوار مصر وليبيا وتشاد. تشتهر بالثروة الحيوانية والتعدينية.

الميزات النسبية الخاصة للاستثمار الصناعي فيها :

تتوفر بالولاية مقومات وميزات نسبية للاستثمار في الصناعات التالية :-

تعليب الخضر والفاكهة.

صناعة العصائر والمربات.

صناعة الزيوت.

(د) دباغة وتصنيع المنتجات الجلدية.

(هـ) الصناعات الحرفية الشعبية.

(و) صناعة الصودا.

• ولاية جنوب دارفور :

الميزات العامة للإستثمار بالولاية :

موقع الولاية في الحدود مع افريقيا الوسطي وجنوب السودان يوفر

فرصة للتجارة الحدودية مع دول غرب ووسط افريقيا. وهي ولاية غنية

بالثروات الطبيعية والتعدينية والحيوانية والغابية والنباتات الطبية والعطرية.

الميزات النسبية الخاصة للاستثمار الصناعي :

تتوفر بالولاية مقومات وميزات نسبية للاستثمار في الصناعات التالية :-

تعليب الخضر والفاكهة.

صناعة المربات والعصائر.

صناعة الدواء.

(د) صناعة الزيوت والصابون.

(هـ) صناعة السكر.

تصنيع الصمغ العربي.

صناعة اللحوم ومنتجات الألبان.

الصناعات الخشبية.

صناعة تشكيل المعادن والمعدات.

دباغة وصناعة المنتجات الجلدية.

ولاية غرب دارفور :

الميزات العامة للإستثمار بالولاية :

تعتبر ولاية غرب دارفور ولاية حدودية مما يوفر ميزة تسويقية للسلع

الصناعية مع دول الجوار خاصة ليبيا وتشاد في اطار تجارة الحدود. تشتهر

الولاية بالثروة الحيوانية والزراعية والتعدينية.

الميزات النسبية الخاصة للاستثمار الصناعي :

تتوفر بالولاية مقومات وميزات نسبية للاستثمار في الصناعات التالية :-

تغليب الخضر والفاكهة.

مخازن التبريد.

(ج) صناعة الزيوت.

(د) الصناعات الجلدية.

(هـ) صناعة العصائر والمركزات الطبيعية⁽³⁹⁾

من خلال المناقشة أعلاه هنالك مميزات عامة لفرص الاستثمار الاقتصادي كبيرة ومتعددة ومتنوعة في إقليم دارفور تسهم في حل كل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتؤهل الإقليم ليكون من المناطق السودانية التي تسهم في الاقتصاد الوطني بسلع الصادر المتنوعة .

خاتمة :

تذخر دارفور الكبرى بثروات طبيعية وبشرية ضخمة، إلا أن النمو الاقتصادي والاجتماعي عيمن منذ الاستقلال لفي عام 1956 كان ولا يزال أقل من التوقعات، لذلك تعاني دارفور الكبرى من ضعف في الكفاءة بالنسبة لكل من قطاعات المحاصيل الرئيسية الزراعية وللانتاج الحيواني والصناعي وغيرها، مع وجود تباينات كبيرة في ما بين ولايات دارفور ومناطقها وفيما بين الريف والحضر، فمن المعلوم أن جزور المشكلة تعود إلى سوء التخطيط والمشكلات السياسية والحروب والصراعات، فإن سكان دارفور ينقسمون إلى رعاة متجولين ومزارعين مستقرين، وهذا النمط من الحياة يولد الكثير من النزاعات بينهم، إذ إنهم يمارسون هذه الحياة في أرض مشتركة ومياه محدودة . ومع زيادة الرقعة الزراعية بواسطة المزارعين وزيادة قطعان ماشية الرعاة زاد من حدة النزاعات بين السكان في الإقليم وهذا زاد من حدة الفشل التنموي الذي أثر على حياة السكان وعدم استقرارهم.

النتائج:

توصل البحث إلى النتائج التالية:

1. يعاني القطاع الزراعي من نقص من عدم كفاية الإنتاج وهذا مرده أن لا يستغل هذا المورد الاقتصادي بصورة كافية بسبب نقص السكان في المجتمع وفي المناطق الريفية .
2. عدم وجود خطط واضحة في زراعة المحاصيل الزراعية لذلك تنقص

- الأراضي الزراعية المحصودة عن النصف أو تزيد قليلاً من جملة الأراضي المزروعة وبالتالي أدت إلى تدني الإنتاج وإنتاجية في إقليم دارفور بإعتبار الزراعة هي الحرفة الرئيسية للسكان.
3. عدم توفير البيانات الاحصائية الدقيقة اللازمة لعملية التخطيط مما أدى إلى فشل مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية
 4. عدم الأخذ بالتخطيط الإقليمي والذي ينعكس مشكلات الريف وأولوياته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمحاربة الفقر والبطالة والنهب المسلح والفوارق بين أقاليم السودان المختلفة مما أدى إلى الصراعات والحروب في إقليم دارفور أثر على عدم الاستقرار للإقليم وهجرة ونزوح السكان .
 5. عدم الاستقرار السياسي أدى تدهور مشاريع التنمية الاقتصادية في إقليم دارفور أثر على عدم الاستقرار للإقليم وهجرة ونزوح السكان.
 6. حاجة البنى الأساسية إلى إعادة وتنمية كبرى .
 7. تسييس القبائل من قبل الحكومات المتعاقبة التي كانت تعيش في تكافل وتعاون اجتماعي واقتصادي مما أسهم في حدة الصراع بسبب ظهور الجهوية والقبلية والتميز العنصري الذي أضر بالسودان بصفة عامة وبالإقليم بصفة خاصة.

التوصيات:

- إضافة إلى الرؤية المستقبلية لحل مشكلات التنمية الاقتصادية لتطوير واستقرار إقليم دارفور خلاصة لذلك يوصى البحث بصفة عامة لحل مشكلة التنمية الاقتصادية في إقليم دارفور بالآتي :
1. توجيه السياسات حول تنمية الموارد والاستفادة من الأماكن المحلية لإنتاج السلع .
 2. الانفتاح على العالم الخارجي والمرونة في الاستثمار وإجراءاته .
 3. التوسع الرأسي والأفقي في القطاعات الإنتاجية الحقيقية وتمويلها عن طريق الاستثمار في ظل ضعف مؤسسات التمويل الداخلي.
 4. التخطيط لتنمية الموارد المتاحة بما يرفع كفاءة الإنتاج .
 5. الاستفادة من الاستثمارات المتاحة وإعداد خطط لمشاريع مشتركة بين الدول العربية والأفريقية لأن ذلك مدعاة لتأمين العلاقات بين

- الدول العربية والأفريقية حتى تقف في وجه التحديات الماثلة .
6. الاهتمام بالبحوث العلمية ذات الصلة للوصول لأحدث الطرق لإستخراج الموارد وإستغلالها لتحقيق فوائد أكبر في زيادة الانتاج الزراعي والغابي والحيواني والتعديني والصناعي.
7. اتساع المساحة الزراعية وقلة المردود الإنتاجي يمكن أن تحقق مستوى معيشة أفضل لوأستغل هذا المورد الزراعي باستخدام التقنيات الزراعية. يكون هنالك فوائد للإنتاج.
8. يمكن أن التغلب على المشكلات الطبيعية والاجتماعية عن طريق التخطيط للتنمية الاجتماعية والاقتصادية معاً للوصول إلى التنمية الاقتصادية فإستخدام الفوائد الزراعية في تقديم خدمات للقطاعات الأخرى كذلك الصرف على الخدمات الضرورية للبناء المجتمعي، صحة التعليم، مياه الشرب وطرق عامة وريفية يتطلب دراسة دقيقة لتطبيق أولويات الصرف للأهداف الاستراتيجية .

المصادر والمراجع :

- (1) تقرير البنك الدولي السودان (2012) : النشرة الاقتصادية القطرية 2012 العدد رقم 2- 2012 ديسمبر المؤلفون : مايكل جيجر، ومسلم الأمير، وتايهيونلي، وتورونيشيوتشي، وجيوفها ندلي. ص7.
- (2) أحمد خالد علام وآخرون (1995): التخطيط الإقليمي، الأنجلو المصرية ، القاهرة ص122.
- (3) محمد شريف مصطفى وآخرون (1998م): تقرير مختصر عن المعادن بولاية دارفور الكبرى ، وزارة الطاقة والتعدين، الهيئة العامة للأبحاث الجلوجية ، الخرطوم ص1.
- (4) محمد سليمان محمد (2006): السودان حروب الموارد والهوية، الخرطوم ، دار عزة للنشر ، ص67.
- (5) محمد عبد الغني السعودي (1972) : جغرافية السودان ، الأنجلو المصرية ، القاهرة. ص116
- (6) جعفر عوض الله (2011م): التكيف مع تغير المناخ، الهيئة القومية للغابات، الخرطوم ، ص5
- (7) عبد العزيز محمد سعيد بيومي : (1996) : حماية الغابات العامة في السودان ، دار جامعة الخرطوم للنشر ص 18 .
- (8) المرجع نفسه ص21 .
- (9) علي أحمد حقار (2002) : البعد السياسي للصراع القبلي في دار فور ، شركة مطابع السودان ، الخرطوم ، ص173.
- (10) فتحي محمد أبو عيانة (1993): دراسة السكان أسس وتطبيقاته، دار المعرفة الجامعية، الأسكندرية ص273 .
- (11) علي ابوزيد (2008): نهر الدم ونار القبائل-حرب دارفور ، شركة مطابع السودان للعملة، الخرطوم ، ص 19
- (12) الجهاز المركزي للإحصاء (2008): التعداد السكاني الخامس لجمهورية السودان، مصلحة الإحصاء، الخرطوم.
- (13) تقرير أحصائي وزارة الزراعة الاتحادية (-1970 2011م): السلاسل الزمنية لإنتاج الحبوب في السودان ، إدارة وحدة التخطيط الزراعي ، الخرطوم.
- (14) سبيل آدم سبيل (2005م): قبائل دارفور، دار عزة للنشر والتوزيع، الخرطوم، ص27
- (15) تقرير وزارة الثروة الحيوانية الاتحادية (2006م): تقرير عن الثروة الحيوانية والسمكية ، قسم الإحصاء والمعلومات ، الخرطوم.

- (16) محمد شريف مصطفى وآخرون مرجع سابق ص3
- (17) المرجع نفسه ،، ص9.
- (18) وزارة الطاقة والتعدين (1999): ، هيئة العامة للأبحاث الجيولوجية تقرير عن الجيولوجيا الإقليمية خامات المعادن والصخور الصناعية بولاية جنوب دارفور ، ص4.
- (19) المرجع نفسه ،، ص9.
- (20) تقرير وزارة الطاقة والتعدين (2001م): المعادن الصناعية ومواد البناء في إقليم دارفور، الهيئة العامة للأبحاث الجيولوجية ، الخرطوم ، ص2.
- (21) المرجع نفسه ص4 .
- (22) وزارة الصناعة الاتحادية (2016): الصناعة مستقبل السودان ، وزارة الصناعة، مركز البحوث والاستشارات الصناعية ، ص3 .
- (23) وزارة الصناعة الاتحادية (2013) ؛الصناعات التحويلية ،وزارة الصناعة، مركز البحوث والاستشارات الصناعية ، ص22 .
- (24) المرجع نفسه ، ص27.
- (25) وزارة الصناعة الاتحادية (2005) : تقارير المسح الصناعي 2005 ، وزارة الصناعة، مركز البحوث والاستشارات الصناعية .
- (26) المجلس القومي للسكان (1996م) ::تقرير السودان ، مؤتمر القمة العالمي، إستانبول، تركيا، ص21
- (27) محمد سليمان محمد (2000):السودان حروب الموارد والهوية ، المملكة المتحدة، داركمبرج ،ص353.
- (28) شاراسرينيفاسان (2005):ترجمة سعيد عبد المسيح شحاتة، تقرير حقوق الأقليات، منع الصراع والتحذير المبكر: دروسمن دارفور، جمعية حقوق الإنسان الدولية، نيروبي ص5
- (29) السيد عوض عثمان (2004م): دارفور مأساة إنسانية ،مجلة الانساني، الجنة الدولية للصليب الأحمر العدد 29 القاهرة، ص5.
- (30) شاراس، مرجع سابق ، ص6 .
- (31) كليا كاهن (2008): صراع وأسلحة وعسكرة: ديناميات مخيمات المشردين داخليا في دارفور، المعهد العالي للدراسات الدولية و التنمية ، جنيف ، سويسرا ط1 ص13 .
- (32) تعداد 2008، مرجع سابق.
- (33) على أحمد حقار مرجع سابق ص174.

- (34) المجلس القومي للسكان، مرجع سابق ص51.
- (35) عبده مختار موسى(2010) : دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى، دار عزة للنشر والتوزيع ، الخرطوم ط2، ص71-92.
- (36) تقرير وزارة الصناعة (2015): تقرير عن فرص الصادر السودانية للدول افريقيا والدول العربية واسيا ، مركز السودان للتجارة، وزارة التجارة ،(مركز تابع لمنظمة التجارة العالمية)، وزارة الصناعة الاتحادية ،الخرطوم.
- (37) الصناعة مستقبل السودان، مرجع سابق ، ص3.
- (38) وزارة الصناعة الاتحادية(2013): قطاع الصناعة التحويلية، مرجع سابق، ص40.
- (39) المرجع نفسه، ص83.